قضية تعاقب الحروف ومذاهب العلماء فيها

د. قاسم بدماصي

قسم اللغات – جامعة الحكمة– إلورن نيجيريا

ملخص البحث:

تناول هذا البحث دراسة قضية تعاقب الحروف ممهّدة بتوضيح موجز عن المعاني الأصلية للألفاظ العربية وبخاصة في حروف الجر وما يعتريها أحيانا من استعمال بعضها مكان بعض، ولتوضيح الارتباط بين الألفاظ والمعاني ساق الباحث نموذجين من الأصول النحوية أولهما :أن الأصل مطابقة المعنى للفظ، والآخر :أن الأصل في الكلام الحقيقة، ثم أُردف بتوضيح عن مصطلحات سيتردد ذكرها أثناء البحث، وهي التأويل، والتضمين، والتناوب، والتعاقب، والتصاقب، والتعاور، ثم أشار إلى أن العلماء في قضية التناوب طوائف ثلاث :**أولاها** من يرون أن الحروف تلتزم معانيها الأصلية دائما ولا تخرج عنها إلا شذوذا، وإلا استُعين في تخريج النص بالتضمين أو التأويل الصحيح، **وثانيتها** هم جمهور الكوفيين الذين يرون تناوب الحروف قياسا. **وثالثتها** من يرون عدم إطلاق التناوب أو منعه، بل يصار أوّلا إلى التضمين، أوالتأويل فإن لم يسعفا إلا بتعسّف فالأخذ بالتناوب أولى، وبعد مناقشة أدلة كل طائفة على بعض النصوص والشواهد خرج الباحث بأن مذهب الطائفة الثالثة هو الوسط والأولى بالتمسك به لما فيه من المرونة والبعد عن حجر الواسع وهدر ضوابط العربية .

The Issue of Succession of Letters

By Dr. Qasim Badmasi

Department of Languages, Al-Hikmah University, Ilorin Nigeria

Abstrsct:

This study is an examination of the issue of the succession of letters. It begins with a brief introductory explanation of the original meanings of Arabic lexis, especially the prepositions, and their occasional interchangeable use. In order to explain the relationship between the lexis and their meanings, the researcher has discussed two forms of the syntactic maxims. The first is concerned with a correspondence between the meaning and lexis, and the second is concerned with the fact that truth is the origin of speech. This is followed by an explanation of the expressions that are repeatedly used in the study, which are Interpretation, Implication, Substitution, Succession, *Tasaqub* (similarity of two words in structure due to their similarity in meaning), and *Ta'awur* (difference in two words in structures due to their similarity in meaning). The researcher pointed out that scholars fall into three groups with regard to their views of Substitution. The first group maintains that letters preserve their original meanings and can never be separated from them–in classical Arabic–except through Implication or correct Interpretation, which are sought to verify the text. The second group is the majority of scholars from the Kufi School, who maintain that Substitution is applicable to letters in standard Arabic. The third group of scholars sees that Succession of letters should neither be used excessively nor stopped totally; rather it should be first referred to Implication or Interpretation, and if they do not help, Substitution is to be adopted. After discussing each group's evidence on select texts and examples, the researcher has arrived at the conclusion that the third group is more flexible, and should be followed, due to its flexibility and preservation of the Arabic language's practicality.

مقدمة

شاع لدى كثير من طلبة العلم جواز تناوب بعض الأدوات عن بعض في المعاني بحجة ما جرى بين النحويين الأوائل من مناقشات علمية هادفة حول هذه المسألة، وبخاصة في تعاقب حروف الجرّ، ويبدو أن بعض طلاب العلم صاروا يتساهلون في المسألة باستعمالهم بعض الأدوات في غير معانيها وفي مواقع غير مناسبة في الكلام بما يحدث الفوضى ويوقظ ويلات اللحن في العربية ؛ وهذه الورقة تسعى جاهدة في إلقاء الضوء على مواقف علماء النحو واللغة والشريعة من المفسرين والأصوليين وغيرهم من قضية تعاقب الحروف وما يتعلق بذلك من مذاهب تبين متى يصار إليه، وضوابط ترشد إلى طريقة تناوله عبر المحاور الآتية-:

-أصل المعنى

المعنى في اللّغة : القصد وهو ما يبرز ويظهر في الشّيء بعد البحث عنه، أو حاله التي يصير إليها أمره، وهو من عنيت الشيء إذا قصدته، والمعنى والمعنّي والمعناة والمعنيَّة[1] شيء واحد هو دلالة الشيء والمقصود به؛ فمعنى الكلمة دلالتها على المقصود بوضعها.

ومعنى الكلام ما يبرز من مكنون ما تضّمنه اللفظ[2] فكل جملة تدلّ على معناها الأصلي باعتبار هيئتها التركيبية الخاصة.

والمراد بأصل المعنى هو المعنى الأول الذي وضع له اللفظ في الأصل عند أصحاب اللغة، فقولنا :وإذا كانت اللّغة على ما عرّفها ابن جني" :أنها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم[3]" فإنه يقتضي من أصحاب كل لغة أن يضعوا لكل معنى يقصدونه لفظا

---

١ – ابن فارس، أبوالحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الكتب العلمية، والفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، نشر دار المعارف بيروت -لبنان من مادة (عنى) وابن منظور، لسان العرب، نشر دار المعارف المصرية من مادة (عنا)

٢ – ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المرجع السابق ١٤٩/٤.

٣ – ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، نشر دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان ٣٣/١ .

يتعارفون عليه بحيث إذا أطلق انصرف فهم السامع طبعا إلى المدلول الأول المتعارف عليه لذلك اللفظ لدى أصحاب تلك اللغة، وهذه طبيعة كل لغة من اللغات الإنسانية حتى يتحقق غرض التفاهم فيما بين أصحابها.

ومن ثم نجد من خلال مطالعاتنا لكتب اللغة والنحو معاني أوليّة لكل كلمة من كلمات اللغة العربية جامدتها ومشتقّتها، مبنيتها ومعربتها حتى إذا أطلقت انصرف ذهن المخاطب إلى ذلك المدلول الأصلي للكلمة، وذلك ما لم يعرض لها تغيّر يخرجها عنه إلى مدلول آخر يفهم من سياق الكلام أو قواعد اللغة . وفي هذا يقول بعضهم: "إن الكلمة تارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية... وهو الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى. .وأخرى ما تفتقر في تأديته إلى أزيد."[1]

وعلى هذا فإن معاني الكلمات إما أصلية وهي المدلولات اللغوية التي تفيدها بأوضاعها بدون اعتبار خصوصيات فيها، ويقال لها: المعاني الأُوَل وهي ما يبحث في علم النحو ومتون اللغة، وإما غير أصلية وهي معاني الأغراض التي لأجلها يصاغ الكلام على كيفيات مخصوصة، ويقال لها: المعاني الثواني[2]، وهذا مما يبحث في علم البلاغة.

ثم إن الأصل الذي يجب أن تكون عليه الألفاظ هو أن يختص كل معنى بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر، فيكون اختلاف اللفظين فما فوق لاختلاف المعاني[3]، حتى يؤدي كل لفظ الغرض الذي وضع من أجله في التفاهم، ولا شك أن الاشتراك قد يؤدي إلى

---

١) – السكاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، تعليق نعيم زرزور، نشر دار الكتب العلمية، بيرو، لبنان، ط (١) ١٤٠٣هـ١٩٨٣م، ص١٦٣.

٢) – ينظر فتح الله، حمزة، المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، نشر المطبعة الأميرية بمصر، ط١٣١٣هـ١، ٢١/١ بتصرف.

٣) – ينظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، نشر عالم الكتب ببيروت .٤٦/١، وأبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، نشر مطبعة العاني، بغداد، ص ٥٣٣، وابن يعيش، يعيش بن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د /فخر الدين قباوة، نشر مطابع المكتبة العربية - المطابع الصليبية -حلب ط(٣) ١٣٩٣هـ١٩٧٣م،ص ٩٦.

اللبس واختلال الكلام، فاللفظ المشترك إذا أطلق تناولته الظنون من جهات معانيه المشتركة فيوقع السامع في حيرة حتى يجد دليلا يقطع بقصد أحد معانيه على حدة، ولذلك كان الاشتراك والترادف على خلاف الأصل فلا يحكم لأحدهما إلا بدليل[1] .

ولزيادة توضيح الارتباط الوثيق بين اللفظ والمعنى الأصلي أورد هنا أصلين يزيدانا فهما في المقصود بالمعنى الأصلي في اللغة العربية:-

أولهما: أن الأصل مطابقة المعنى للفظ[2]

لما كانت المعاني التي تتعاور قلب الإنسان كثيرة غير متناهية[3] وكان منها ما تكثر الحاجة إليه فيوضع له اللفظ، ومنها ما لا تدعو الحاجة إليه إلاّ نادرا، فيجوز وضع اللفظ له حسب الحاجة وإن لم يكن ضروريا أن يوضع لكل معنى لفظ، لأن من المعاني ما لم يوضع له لفظ كأنواع الروائح[4] لذلك كلّه يجب أن يكون اللفظ على قدر المعنى غير زائد عليه ولا ناقصا عنه، فيدل دلالة مطابقة لما وضع له ليستفيد المخاطب المعنى المقصود من غير إعمال فكر في تصورات عميقة قبل الوقوف على مراد المتكلم، هذا هو الأصل، ودلالة الألفاظ على معانيها دلالة مطابقية هي الدلالة الوضعية[5] والمعاني التي تنتج عنها

---

١) – ينظر السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا، نشر دار الرياض للنشر والتوزيع ص ٢١١، والتبيين ص ١١٨.

٢) – أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د/مصطفى أحمد النماس .ط١، ١٤٠٤هـ -مطبعة النسر الذهبي ٢٦٩/١–٢٧١، والسيوطي، الأشباه والنظائر ١٤٠/١، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، نشر دار البحوث العلمية الكويت ١٧١/١– ١٧٤.

٣) – ينظر الرازي، فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر العلواني، ط ١،١٣٩٩هـ=١٩٧٩م، مطابع الفرزدق التجارية–الرياض، من مطبوعات جامعة الإمام ٢٦٥/١/١ وما بعدها، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تصحيح لجنة من الأساتذة، نشر دار الفكر، ٤١/١.

٤) – الكفوي، أبو البقاءأيوب بن موسى، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط(٣) ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م، ص ٩٣٦.

٥) – ينظر الرازي، فخر الدين، المصدر السابق، ٢٩٩/١/١.

هي المعاني الأصلية .فالغالب أن تدل الألفاظ بانفرادها على المعاني الأصلية التي وضعت لها ولا تخرج عنها إلى معان أُخَر إلاّ عند التراكيب حيث يساعد السياق على فهم معان ثانوية إن وجدت، فمثلا قد يرد لفظ الأمر بمعنى الخبر كما في قوله تعالى :﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]يعني -والله أعلم -يمدّ له، وذلك لما في الأمر من المبالغة[١] ولو جزّأنا هذه الجملة إلى ألفاظها المفردة لوجدنا أن كل كلمة منها لا تؤدي أكثر من معناها الوضعي، ولكنها لما انضمت بعضها إلى بعض على هيئة معينة مع قرينة مستفادة من سياق الآية خرجت جملتها عن معناها الأصلي إلى معنى آخر، وقد يرد الكلام على عكس ما مضى فتدل صيغة الخبر على الدعاء مثال ذلك قولنا للمتوفى -رحمه الله- فهذه جملة خبرية في ظاهرها ولكنها في الحقيقة تفيد معنى الدعاء بمساعدة القرينة كما هو معلوم،، ومع ذلك فإنه يجب أن يستقر عند المتكلم اتساع اللغة[٢] وإلا وقع في خطأ أو إلباس من حيث لا يدري.

وثانيهما: الأصل في الكلام الحقيقة[٣]

نصّ الأصل السابق على أن حق اللفظ أن يدلّ على معنى مطابق لما وضع له، وفي هذا توجيه واضح لدلالة اللّفظ على معناه الأصلي، أما الأصل في هذه الفقرة فينصّ على أنّ حقّ الكلام أن يدلّ على معناه الحقيقي، ويتحصّل ذلك بأن يكون كل لفظ مستعملا فيما وضع له، لأن "اللّفظ الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه كونه موضوعا

---

١) – الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ٣/٣٤٣، والجمل،سليمان بن عمر، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان ٣/٥٧٥.

٢) – ينظر السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، المرجع السابق، ص ١٦٤.

٣) – ينظر ابن فارس، أبوالحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، نشر المكتبة السلفية –القاهرة -مطبعة المؤيد ١٣٢٨هـ = ١٩١٠م، ص١٦٧، واليمني العلوي، يحيى بن علي بن إبراهيم، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، نشر دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١/٧٧، والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، المرجع السابق، ص٣٦١–٣٦٥، ٧٦١.

لذلك المعنى ولا يحتاج إلى القرينة لمجرد الاستعمال"[1] فلا يؤدّي مجرد انضمام الألفاظ بعضها إلى بعض في هيئة تركيب خاص إلى العدول بمعانيها عن أصل أوضاعها إلى معان أخر، بل تدلُّ الجملة بهيئتها التركيبية على معناها الحقيقي الصريح ؛ لأن "المقصود من الكلام إظهار المعاني"[2] والتصريح بالغرض، ولا يتم ذلك إلاّ بدلالة الكلام على الحقيقة وذلك نحو قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤] وقوله:﴿ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ﴾ [طه: ٦] وهكذا أكثر آيات القرآن الكريم، ومتى أطلق الكلام فليس إلاّ أن تحمله على حقيقته، ما لم يدلّ صارف عنها، وعلى كلّ، فإنّ المقصود بالحقيقة هو أصل المعنى الذي يدل عليه اللفظ بوضعه أو الكلام بهيئته التركيبية المعيّنة .وهذا الضرب من الكلام هو الذي يقول عنه عبد القاهر الجرجاني: بأنه "ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده"[3] .

* * *

١) – الدسوقي، شرح الرسالة العضدية من حاشية الدسوقي عليها ومعهما حاشية الحفناوي عليها، نشر المطبعة الأزهرية بمصر ١٣٤٧هـ=١٩٢٩،ص ٩٤

٢) – ينظر الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، المرجع السابق،٣٦٤.

٣) – ينظر الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق د / محمد رضوان الداية، ود/ فائز الداية .ط٢، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م -نشر مكتبة سعد الدين -دمشق، .ص٢٥٨.

المحور الأول:

التأويل، والتضمين، والتعاقب

هذه المصطلحات سيتردد ذكرها في هذا البحث وهي التأويل، والتضمين، والتعاقب، ومافي معناه من التناوب، والتصاقب، والتعاور؛ لذا أرى أن ألقي بعض الضوء عليها في السطور الآتية:-

التأويل:

إذا تتبعنا مفهوم التأويل في معاجم اللغة أدركنا أن له مدلولات متعددة متقاربة، وقد أثَّر مفاهيم علماء كل فنٍّ في استعمال التأويل عندهم في تعريفاتهم له، فتشعبت بذلك مدلولات التأويل عند تناوله بالدراسة؛ فللمفسرين مفهوم، وللأصوليين تعريف، وللغويين كذلك، ويضيق هنا تفصيل تلك المدلولات، والمراد تعريف التأويل في اللغة والاصطلاح ليتضح الفرق بينه وبين التضمين مما سيرد في هذا البحث.

أما التأويل في اللغة فقد جاء من مادة (أول) على معان منها الرجوع، والتفسير، والسياسة، والجمع، والإصلاح، والتقدير، وهذه المعاني هي أشهر ما أثبتتها كتب اللغة والمعاجم للفظ التأويل[1]

وفي الاصطلاح هو بيان أحد محتملات اللفظ [2]، وقد مرّ تعريف التأويل اصطلاحا بمراحل تطوَّر من خلالها إلى ضبطه ببعض قيود فقيل: إنه ترجيح أحد المحتملات بدون القطع[3]، فبعد دراسة الدكتور السيد أحمد عبد الغفار لتعريفات التأويل لغة واصطلاحا عند علماء الفنون المختلفة ومناقشتها ومقارنة بعضها ببعض توصَّل إلى أن التعريف الذي يعتبر قاسما مشتركا بين تلك التعريفات "هو أن التأويل عبارة عن صرف المعنى

---

١) – ابن فارس، أبو الحسن أحمد، المرجع السابق ١/ ١٥٩–١٦٢، وابن منظور، المرجع السابق ١/ ١٧٢– ١٧٣، والزمخشري محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ص١٢، كلها من مادة (أول).

٢) – الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، المرجع السابق، ص٢٦١

٣) – الكفوي، أبو البقاء، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

الظاهر من اللفظ إلى معنى آخر يحتمله اللفظ، ويعضده دليل[1] " وهذا نفسه هو ما فعله الدكتور حسين حامد الصالح أيضا فرجح أن يكون التأويل الصحيح هو "العدول عن المعنى الظاهر من اللفظ إلى معنى خفيّ يحتمله لسبب معيّن، وبدليل مرجّح، نقلي أو عقلي أو بكليهما[2] ". فمؤدّى هذين التعريفين الأخيرين واحد وهو أن التأويل يعني صرف معنى اللفظ أو فحوى الجملة عما يقتضيه ظاهرها لموجب مقتض لذلك، بخلاف التفسير الذي يعني كشف معنى اللفظ، وشرح غامضه، ولذلك فرق الأصفهاني بينهما في مفرداته بقوله: "التفسير أعم من التأويل وأكثر استعمال التفسير في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل...[3]" والذي يعنينا في هذا البحث هو التأويل الذي يبحث في توجيه معاني الألفاظ كحروف الجرّ عند دخولها على الأسماء مع احتمال غير معانيها الأصلية.

التضمين:

هو لغة جعل الشيء في الشيء تقول: ضمّنت الشيءَ الشيءَ إذا أودعته إيّاه كما تودع الوعاءَ المتاعَ والميّت القبر[4] وهو اصطلاحا عند النحويين حمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة[5]

---

١) – السيد أحمد عبد الغفار (الدكتور) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، نشر دار الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م صـ٢٠

٢) – حسين حامد الصالح (الدكتور) التأويل اللغوي في القرآن الكريم دراسة دلالية، نشر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م صـ٢٠.

٣) – الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، المرجع السابق، صـ٢٦١، نقلا عن كتاب المفردات في غريب القرآن.

٤) – ابن منظور الإفريقي، المرجع السابق، ٥/ ٢٦١٠ (ضمن).

٥) – الكفوي، أبو البقاء أيوب، المرجع السابق، صـ٦٤٠، ٢٦٦، نقلا عن ابن الدهان في الغرة كما في السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٢٣٠.

وللتضمين عند النحويين استعمالان:

أحدهما دلالة الاسم بالوضع على معنى حقه أن يدل عليه بالحرف كأسماء الشرط والاستفهام[1] وأمس ونحوها. وقد قسم الأندلسي في شرحه للمفصل هذا النوع إلى ثلاثة أقسام: "ضرب لا يجوز إظهار الحرف المتضمّن معه كأسماء الشرط ونحوها، وضرب يكون الحرف المتضمّن مراداً كالمنطوق به، لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه، فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظا به لما بني الاسم فكذلك إذا عدل عن النطق به، وضرب هو الإضافة والظرف، إن شئت أظهرت الحرف، وإن شئت لم تظهر؛ نحو (قمت اليوم) و(قمت في اليوم) فلما جاز إظهاره لم يبن[2]، وإن كان ابن الحاجب يرى أن هذا الضرب الأخير يعتبر تقديرا وليس تضمينا؛ لأن التضمين يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه، والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه[3].

الاستعمال الثاني: إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته[4]، ويجري مجراه مع إرادة معنى التضمين، وهذا النوع هو التضمين الذي نعنيه في هذا البحث وهو الذي شرحه ابن جني بقوله:"اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عزّ اسمه ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٧] وأنت لا تقول:

---

١) – الأنطاكي، القاضي رمزي بن حسن، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، تحقيق الدكتور قاسم بدماصي، رسالة الدكتوراه، المقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٨هـ ١٩٩٨م غير منشور بعد، ٣/ ٢١٥٧– ٢١٥٨.

٢) – نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٢٧/١، وينظر أيضا الكفوي أبو البقاء في المرجع السابق ٢٦٦، مع تصرف.

٣) – ينظر ابن الحاجب أبو عمرو جلال الدين عثمان بن عمر، الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، تحقيق هادي حسن حمّودي، نشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، بيروت – لبنان، ١١٠/٤، الأملية ١٤٢، وهو قول ابن يعيش أيضا في شرح المفصل ٤١/٢.

٤) – الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، المرجع السابق، ٢٦٦.

رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها؛ لكنّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّى أفضيت بـــ(إلى) كقوله: أفضيت إلى المرأة، جئت بـــ(إلى) مع الرفث، إيذانا وإشعاراً أنه بمعناه[1]"

وحقيقة هذا النوع من التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، والتضمين بهذه الصورة قد يكون بحذف وتغيير من الفعل الآخر وقد يكون بغيره إلا أن الأشهر من ذلك كله أن يكون التضمين من غير حذف وتغيير وإنما يقتضيه المعنى كما في الآية السابقة [الرفث] بمعنى الإفضاء، و [تعد] بمعنى (تقتحم) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] بمعنى ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم [2]... وهكذا.

هذا، وبما أفاده ابن هشام من أن فائدة التضمين أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين[3] فهو أشبه في الظاهر بالتأويل من حيث مراعاة احتمال اللفظ معنيين بدليل القرينة، وقد عدّه السيوطي من الحمل على المعنى؛ إذ أورد شواهد التضمين وتحليلها أثناء دراسته لقاعدة الحمل على المعنى وأيّده بكلام ابن جني في الخصائص عن كثرة وجوده في كلام العرب[4].

التعاقب – التناوب – التعاور – التصاقب

هي كلمات مترادفة في اصطلاح النحويين للدلالة على نيابة حرف عن آخر في المعنى عند الاستعمال.

---

١) – ابن جني، أبو الفتح عثمان، المرجع السابق ٢/٣٠٨.

٢) – القاضي رمزي الأنطاكي، المرجع السابق (رسالة دكتوراه) ٣/٢١٥٩.

٣) – ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ٢/٦٨٥.

٤) – السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، الأشباه والنظائر ٢/٤١٢.

أما التعاقب فهو في اللغة التداول، تقول: هما يتعاقبان ويعتقبان إذا جاء هذا، ذهب هذا، وهما يتعاقبان كلّ الليل والنهار، والليل والنهار يتعاقبان،... ويتعاقبان يتعاونان[1] ومنه الحديث ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))[2].

والتناوب أن يقوم أحد مقام الآخر في الفعل، نقل ابن منظور "يقال للقوم في السفر: يتناوبون ويتنازلون، ويتطاعمون، أي يأكلون عند هذا نزلة، وعند هذا نزلة... والتناوب: على كل واحد منهم نوبة ينوبها[3]" فالتناوب والتعاقب مترادفان، وفي اللسان أيضاً "ناوبه عاقبه[4]".

والتعاور أيضا من معانيها التناوب، قال صاحب الأساس: "تعاوروه بالضرب واعتوروه، والاسم تعتوره حركات الإعراب، وتعاورت الرياح رسم الدار[5]" وهو أيضا بمعنى التداول[6] فتعاوروه بالضرب أي يضربه هذا، ثم يضربه هذا، وهكذا في تناوب حركات الإعراب بعضها بعضا على آخر الاسم لمقتضياتها، وبعضهم يستعمل لفظ التصاقب في هذا المعنى وهو في اللغة التقارب أيضا[7]، فهذه الألفاظ في معاجم اللغة كما نراه مما تقدم مترادفة في الدلالة اللغوية، وإذا تتبعنا ما استعملها له النحويين نجد أنها مستعملة في معنى تناوب الحروف بعضها لبعض، قال ابن السراج في التعاقب عند حديثه عن تناوب حروف الجرّ: "واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة... فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلا لو قال: مررت في زيد،

---

١) – ابن منظور الإفريقي، المرجع السابق مادة (عقب) ٥/ ٣٠٢٦.

٢) – حديث أبي هريرة المتفق عليه، وهذه رواية مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (٣٧)١/ ٤٣٩.

٣) – ابن منظور الإفريقي، المرجع السابق ٨/ ٤٥٦٩.

٤) – ابن منظور الإفريقي، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

٥) – الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، ص٣١٦.

٦) – الفيروز آبادي مجد الدين، المرجع السابق، نشر دار الفكر، بيروت ٢/ ٩٧.

٧) – ابن منظور الإفريقي، المرجع السابق ٤/ ٢٤٧٠،(صقب)

أو كتبت إلى القلم لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض[1]"

ومرادفة التعاقب للتناوب هو الذي ذهب إليه أبو أوس إبراهيم الشمسان في كتابه حروف الجرّ دلالاتها وعلاقاتها [2] وكان الدكتور محمد حسن عوّاد يستعمل لفظ (التعاور) لتناوب حروف الجر بعضها عن بعض في كتابه المسمى تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن[3] وهذا يوضح أن هذه الألفاظ التناوب، التعاقب، التعاور، التصاقب مترادفة مستعملة عند النحويين لمعنى واحد، ولا يمنع هذا من الاستفادة من وجهة نظر بعض الباحثين في أن التعاقب يخالف التناوب من حيث عدم وجوب إمكان مجئ الحرف الغالب مكان ما حل مكانه في التعاقب مع إمكان ذلك في التناوب، لكن مجئ حرف مكان آخر يتحقق في كل منها وهذا الفرق الدقيق عند من يراه يجعل مفهوم التعاقب أقرب إلى التأويل منه إلى التناوب لأن التعاقب بهذا المفهوم يعني تأويل معنى الحرف النائب بمعنى الحرف المنوب عنه، فالعملية كلها من حيث المعنى والتقدير كما أفاد الدكتور السيد أحمد عبد الغفار بأن التأويل في درس النحو يستلزم التقدير[4]

* * *

١) – ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ١/ ٤١٤ – ٤١٥.

٢) – الشمسان، أبو أوس إبراهيم، حروف الجرّ دلالاتها وعلاقاتها، نشر دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ص٦١.

٣) – عوّاد محمد حسن (الدكتور) تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن، نشر دار الفرقان، للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، ينظر مثلا ص١٦، ٢٥، ٤٣، ٤٤، ٤٥، الخ .

٤) – السيد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص٦٠.

المحور الثاني:

قضية تعاقب الحروف (استصحاب الحروف معانيها الأصلية أوالعدول عنها)

يتناول هذا البحث دراسة مواقف النحويين في قضية تناوب بعض حروف الجرّ عن بعض أو عدمه في أداء المعاني في الكلام، وبعبارة أخرى قضية استصحاب بعض الأدوات معانيها الأصلية أوالعدول عنها في الكلام، سواء العاملة منها أم المهملة، وسواء المختصة منها أم المشتركة، ولعلّ أبرز ما يظهر لنا فيه ذلك حروف الجرّ، لما كان لهم من عناية فائقة في دراستها، وتتبُّع معانيها، وذلك لأهميتها في إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء فتولَّد لدى النحويين آراء متنوعة حول تعاقب بعضها بعضا في أداء المعاني وانقسموا حياله إلى طوائف ثلاث على التحقيق:

الطائفة الأولى:

هم بعض البصريين والمحقِّقون من المتأخرين -يرون أنّ حروف الجرّ وكذلك غيرها من الأدوات، لكل منها معنى أصلي يلتزمه ولا يتجاوزه إلى معنى حرف آخر مهما توسع المتكلم في الكلام، فإن ظهر في الكلام ما يشعر بالانتقال إلى معنى آخر، فإنّ ذلك لا يخلو عندهم من أحد أمور ثلاثة[1] :

أ- إما أن يكون الفعل -أو ما في معناه -مما يوصل ذلك الحرف معناه إلى الاسم مضمّنا معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، مثاله قوله عز وجل :﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[النساء: ٢] قالوا: أشرب (لا تأكلوا) معنى (لاتضمّوا، أو لا تضافوا [2]) ولذلك

---

١) – ينظر عن هذه الأمور الثلاثة في ابن هشام، أبو محمد عبدالله، المغنى ١١١/١، ٦٠٦/٢، والمرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن .مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر -جامعة الموصل-١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م، ص ١٠٩، والأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، نشر دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر بدون تاريخ ٤/٢.

٢) – ينظر المجاشعي، ابن فضال، شرح عيون الإعراب، تحقيق د /حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٩١.

عدّاه بـ(إلى) لأنّنا نقول :ضمّ كذا إلى كذا، وأنّ في قوله جلّ شأنه :﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[البقرة: ١٨٧] تضمين (الرفث) معنى (الإفضاء) ولذلك جاء فيه (إلى)[١]، ففي الآية تحليل الإفضاء إلى النساء في ذلك الوقت، فالحرف (إلى) ما زال مستصحبا معناه الأصلي وهكذا في كل ما يشعر بعدول الحرف عن معناه الأصلي إذا كان له وجه يقبل التضمين.

ب- وإمّا أن يؤوّل ذلك الحرف مع مدخوله تأويلا يقبله سياق الكلام مع استصحاب الأداة أصل معناها .مثال ذلك قولك :أخذت من ماله، أي بعضه، عند سيبويه[٢]. وقد أوّله ابن السراج بأن ذلك يعني "ابتداء غاية ما أخذ، فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي انتهاء له، والأصل واحد"[٣] وكذلك ما شابه ذلك، ومن ذلك أيضا قوله تعالى :﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[الصافات: ١٤٧] فذهب الكوفيون فيما حكوا عنهم إلى أنّ (أو)معدولة عن معناها الأصلي فهي في الآية بمعنى الواو، أو (بل) وأوّله البصريون أنّ (أو) للشك مستصحبة أصل دلالتها على الشيئين فالمعنى محمول على شك البصر لهم في عددهم لكثرتهم[٤]وهكذا.

---

١) – ينظر الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة دار التراث، القاهرة، ٣ /٣٣٩.

٢) – سيبويه، أبو بشر، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، ٤ /٢٢٥.

٣) – ينظر ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، المرجع السابق ٤٠٩/١، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المرجع السابق ٤٤/١.

٤) – ينظر ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، نسختان :أولاهما بتحقيق لجنة من الأساتذة، ط(١)١٣٧٤هـ١٩٥٤م،نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. والأخرى بتحقيق د /حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع –دمشق، ٤٠٦/١، والعكبري، ابن برهان شرح اللمع،تحقيق فائز فارس، ط(٤) ١٤٠٤هـ.١٩٨٤م، مطابع كويت تايمز التجارية ٢٥٠/١.

جـ- وإمّا أن يكون خروج الحرف عن أصل معناه إلى معنى آخر شذوذا لا يقاس عليه، فالبصريون يمنعون نيابة الأدوات بعضها عن بعض بالقياس، إذ لا يطّرد ذلك عندهم. وهذا الذي ذهب إليه البصريون ينبني أيضا على أصل آخر هو ما سبق من أن اختلاف اللفظين يكون لاختلاف المعنيين ولا يعدل عنه إلاّ لدليل راجح، فالأصل في كلّ كلمة أن تلتزم المعنى الذي وضعت له، ولا تخرج عنه إلا لدليل، وحتى إذا وجدت قرينة تدعو إلى العدول عن المعنى الأصلي فإن "الأصل في الألفاظ أن لا تجعل خارجة عن معانيها الأصلية بالكلّيّة[1] والدعوى بتعاقب الحروف يخالف هذا.

وذهب هذا المذهب بعض المتأخرين منهم أبو إسحاق الزجاج[2]، وابن درستويه الذي ندّد كثيرا ببطلان التناوب[3] وقال:إن ذلك يؤدي إلى إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها[4] وكذلك أبوبكر الزبيدي[5] وأبوهلال العسكري[6] وأبو البركات الأنباري الذي ناصر هذا المذهب في بعض مواطن الخلاف بين البصريين والكوفيينفي كتابه مسائل الخلاف[7] وكذلك المرادي[8] وغيرهم.

---

١) – ينظر والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، المرجع السابق،٥٣.

٢) – ينظر الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي بن سهل، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي – الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة، ٣/٨٠٦، حيث عقد بابا لتناوب الحروف، وردّه.

٣) – ينظر مثلا ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٥م،١/٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠...

٤) – نقله عنه أبو هلال العسكري في الفروق في اللغة، ط١،١٩٧٩م، نشر دار الآفاق الجديدة -بيروت،ط٣، ١٩٧٩م، ص١٦.

٥) – وقد عقد بابا في كتاب الواضح تحقيق د /عبد الكريم خليفة، بدون ذكر مكان النشر وتاريخه، ص٢٦٩–٢٧٠، في معاني الحروف والتزم فيها المعاني الأصلية دون غيرها وكذلك في الصفحات ٥٦– ٥٧،٦١–٦٢.

٦) – ينظر العسكري، أبو هلال، المرجع السابق، ص ١٦.

٧) – ينظر أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ١/٣٧٢، في المسألة رقم ٥٤، ثم ذوات الأرقام: ٣٥، ٨٨، ٦٧.

٨) – ينظر المرادي، حسن بن قاسم، المرجع السابق مثلا ١٠٨، وما بعدها،١٥٢، ٢٦٤.

وأيّد بعض المفسرين هذا المذهب، وبخاصة المشهورون بعلم النحو منهم، مثل الزمخشري في الكشاف[1]، كما بيَّن ابن القيم الجوزية سر تضمين الفعل معنى الآخر ولطافته في فهم اللغة بأنه "دليل على الفعلين أحدهما بالتصريح به والثاني بالتضمُّن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار" وأفاد أن هذا هو الذي يرتضيه حذاق العربية ومحقِّقوها[2].

وصرَّح أبوحيان ببطلان التعاقب في تفسير قوله تعالى:﴿ وإذا خلوا إلى شياطينهم﴾ [سورة البقرة: ١٤] محتجاً بأن(إلى) في الآية على معناها الأصلي[3] استصحابا وذلك بتضمين الفعل(خلوا) معنى الفعل (انصرفوا)، وكذلك صنيع القرطبي في تفسيره[4] وأبي السعود في تفسيره[5] ومعظم البلاغيين يرجّحون مذهب البصريين في حروف المعاني، ولعل ذلك يرجع إلى أنّ التضمين أو التأويل أدعى لكمال بلاغة القرآن، وأبرز لإعجازه، فهم لا يستسيغون تناوب الحروف لأنه مذهب

---

١) – ينظر في الزمخشري، أبو القاسم الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ومعه كتابان آخران له، نشر دار الفكر، بيروت، فمثلا تأويله لمعاني الحروف مثل علي وفي(٣/٢٨٩) و(٢/١٩٨) و(٤/١٤٤) و إلى(١/٣٨٨)واللام (٢/٢٢٤)

٢) – ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد، بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرية، نشر دار الكتاب العربي،بيروت، لبنان، ٢/٢١.

٣) – ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط وبهامشه :تفسير النهر الماد من البحر -كلاهما لأبي حيان الأندلسي، وأيضا كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط -لتاج الدين النحوي تلميذ أبي حيان .ط٢،١٩٨٣م -دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -وكذلك نسخة أخرى بنشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض،١/٦٨–٦٩، وفي النهر الماد من البحر كذلك في الصفحة نفسها.

٤) –القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ط٣، دار الكتب المصرية -بمطابع دار القلم - القاهرة١٣٨٦ه=١٩٦٦م، ١/١٠٦– ١٠٧مثلا.

٥) – أبو السعود العمادي، تفسير أبي السعود المسمي إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، نشر دار المصحف، مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد القاهرة، ينظر مثلا ١/٤٦ في (إلى)، ١/٧/١١٥،٢٠٦، ٩/٧٥ في(أو)، ٦/٢٢٧ في الباء.

الظاهرية من أهل النحو[1]، فغالبا ما يكتفون بذكر معنى واحد للحرف ولا ينجرفون إلى تعداد المعاني لحرف واحد إلاّ نادرا، وإذا فعلوا ذلك فكثير ما يُنَبِّهُون على أنّه مذهب للظاهرية من النحويين[2]، وأنه يرجع غالبا إلى معناه الأصلي كما سبق، ومن يطَّلع على تأويلات البلاغيين لحروف المعاني من آي الذكر الحكيم أو الشعر الفصيح ير بوضوح أنهم لا يرتضون التعاقب، وقد تناول ابن الأثير هذه القضية فأشار إلى أهمية التنبه لاستصحاب الأدوات العاطفة والجارة لمعانيها الأصلية من خلال دقائق النظم القرآني وذلك في النوع العاشر من فصول كتابه المثل السائر[3]، ففي قوله تعالى :﴿ وإنّا أو إيّاكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾[سبأ:٢٤] يرون أن استعمال (على، وفي) على بابيهما، إذ خُصَّت(في) بالضلال لأن صاحبه منغمرٌ منحطٌّ في غياهبه دائما.[4] ومن ذلك أنهم يذهبون إلى أن الجار بعد واو رب، والفاء، وبل، هو ربّ مقدرة، وذلك حتى يبقى الجرّ بحرف مختصّ به استصحابا، وتبقى الواو حرف عطف استصحابا[5]، وهذا مذهب المحققين[6]من النحويين.

---

١) – يعنون بالظاهرية الذين يأخذون بظاهر معنى الحرف الآخر لبعض الحروف من أهل الكوفة وغيرهم كما أشار إلى ذلك في مفتاح العلوم للسكاكي ص ٩٩، وابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المصدر السابق، ٢١/٢.

٢) – مثل ما فعل السكاكي في مفتاح العلوم ص ٩٨، وما بعدها، واليمني العلوي، يحيى بن علي بن إبراهيم، المرجع السابق، ٥٣/٢.

٣) – ابن الأثير الجزري، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د /أحمد الخوفي، ود/ بدوي طبانة، ط٢،١٤٠٣=١٩٨٣م، من منشورات دار الرفاعي للنشر والطبعة والتوزيع٢٥٩/٢–٢٦٩.

٤) – ينظر التنوخي، محمد بن محمد الأقصى القريب في علم البيان، نشر مطبعة السعادة ط٢، عام ١٣٢٧ه – مصر، ص١٤.

٥) – ينظر ابن جني أبو الفتح عثمان، سر الصناعة٢ ٦٣٦/٢، والمهلبي، ابن بركات، نظم الفرائد وحصر الشرائد، تحقيق د /عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، ١٤٠٦ه=١٩٨٦م، مطبعة المدني - القاهرة ١٠٩–١١٠.

٦) – ينظر التنوخي، محمد بن محمد بن محمد بن عمرو المرجع السابق، ص١٢، وما بعدها.

وردَّد التّنوخي من البلاغيين من خلال تعقيباته على معاني الحروف ما يُشعرُ بلزوم الحروف معانيها الموضوعة لها، فهو مع ميله إلى رأي الكوفيين في أن (إلى) بمعنى (مع) من قوله تعالى﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[النساء :٢] قال: ولابد فيها من الدلالة على انتهاء الغاية، وقال في الباء واللام: ومعنى الإلصاق لا يفارقها كمعنى الإضافة مع اللام[١] وهكذا في معظم الأدوات .

الطائفة الثانية:

هم جمهور الكوفيين - يرون عكس ما سبق، فبعض الحروف ينوب عن بعض عندهم قياسا، ولأدنى مغايرة الحرف لمعناه الأصلي من خلال ظاهر السياق تثبت نيابته عن حرف آخر، فباء الإلصاق مثلا يقولون إنها بمعنى(عن) بعد السؤال[٢] في نحو قوله عز اسمه :﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[الفرقان:٥٩] بمعنى فاسأل عنه خبيرا، كما يقولون : بأن (عن) نابت عن الباء في قوله تعالى:﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[النجم: ٣] أي بالهوى[٣]، وكذلك الأمر في غيرهما من الحروف، ولعل لسهولة مأخذ هذا المذهب في فهم الكلام لقي قبولا عند بعض النحويين المتأخرين، وخاصة الذين اعتنوا بدراسة حروف المعاني في كتاب مستقلّ أو خصَّصوا لها أبوابا مستقلة في كتبهم، فابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) و (تأويل مشكل القرآن) يؤيد هذا المذهب بل عقد في كل من الكتابين بابا في تناوب الحروف بعضها عن بعض، وطبَّقه فيهما تطبيقا واضحا من

---

١) – المرجع نفسه ص١٣ .

٢) – ينظر البطليوسي، ابن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة – بيروت – لبنان ١٩٧٢م، ص٢٤٤، وابن الشجرى، هبة الله بن علي بن حمزة، الأمالي الشجرية، في مطبعة دار المعارف بحيدر آباد – الدكن، ط١، ١٣٤٩هـ،٢/٢٣٢.

٣) – ينظر الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، تحقيق د/علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة -بيروت. دار الأمل -إربد -الأردن. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، ص٧٤، والرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة -العزيزية، ط٢،١٤٠٧هـ=١٩٨٦م، ص٩٥.

خلال تحليلاته لمعانيها[1] وكذلك أبو القاسم الزجاجي في كتابه" حـروف المعاني[2]، وابن فارس في الصاحبي[3]، والهـروي في الأزهيـة[4]، وأبو منصور الثعـالبي في كتابه فقـه اللغـة وسر العربية[5]، وابن الشجـري في أماليه[6] وابن مالك في شـرح الكافية الشافية[7] والتسهيل[8] فهؤلاء ومن وافقهم تابعوا الكوفيين في تناوب الحروف، وانتصروا لمذهبهم في كتبهم بسوق أمثلة، وما يرونه شواهد من الآيات والأشعار المحتجّ بها.

ووافق مذهب الكوفيين من البصريين يونس بن حبيب الذي قال بنيابة (في) عن(على) و(على) عن الباء، وعن (عن)[9]، وحُكي عنه أيضا القول بنيابة (من) عن الباء[10] وكذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى فقد قال أيضا بنيابة (عن) عن الباء[11] و(على)

---

١) – ينظر ابن قتيبة أبو محمد، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .طبع المطبعة الرحمانية بمصر، ص٥٠٢–٥٢٥، وتأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة أيضا، شرح ونشر أحمد صقر، الطبعة الثانية ١٣٩٣ه=١٩٧٣م – دار التراث – القاهرة، ص٥٦٧ وما بعدها، وكذلك الصفحات٤٢٦،٤١٩، ٤٢٧، ٤٢٨، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٦٩، من تأويل مشكل القرآن.

٢) – تكلم فيه عن تناوب الحروف بآخر الكتاب٧٤–٨٧، إضافة إلى تطرّقه لذكر أكثر من معنى لتلك الحروف في تضاعيف الكتاب.

٣) – ينظر ص٩٧–١٤٩، وإن كان يرجع التأويل أحيانا كما فعل في الحروف :أو، إلى، على، وفي، إلا أنه إلى المذهب الكوفي أميَل.

٤) – أفرد القسم الأخير من الكتاب لدراسة تعاقب الحروف في ص ٢٧٧– ٣٠٠.

٥) – عقد فيه فصلا في استعمال بعض الحروف مكان بعض .ينظر ص ٣٥٤–٣٥٨.

٦) – درس فيه حروف المعاني٢/٢٦٧–٢٧٢، ووافق فيه الكوفيين بما أورد من الأمثلة والشواهد وأيّدهم بها.

٧) – ينظر ٢/٧٩٥ وما بعدها من الكتاب.

٨) – ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت: محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر١٣٨٧ه، ص١٤٤، وما بعدها .

٩) – ينظر الأخفش الأوسط، سعيد، معاني القرآن، تحقيق د /عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، ١٤٠٥ه، نشر عالم الكتب، بيروت ١/٢٠٥

١٠) – ينظر الزركشي، في البرهان في علوم القرآن ٤/٤٢٠، و ابن هشام الأنصاري، المغنى ١/٣٢١، وأبو حيان الأندلسي في الارتشاف ٢/٤٤٣.

١١) – ينظر أبو عبيدة، معمر مجاز القرآن، تعليق د/محمد فؤاد سزكين، ط١٣٩٠هـ١٩٧٠م، نشر مكتبة الخاني-دار الفكر١/٤٣٥، ٢/٢٣٦

عن (من)[1] وقد يأخذ بالتضمين في بعض الآيات كما فعل في قوله تعالى﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[البقرة:١٨٧]أوّله بالإفضاء لتبقى (إلى) على أصل معناه[2] إلاّ أن أخذه بالتعاقب أظهر في مجاز القرآن[3]، والأخفش الذي استشهد للتعاقب بآيات عظيمة[4] والمبرد الذي صرَّح بأن بعض حروف الجرّ ينوب عن بعض واستشهد لذلك بآي من الذكر الحكيم والشعر [5].

ومن نماذج ذلك في أدوات أخرى غير حروف الجر تعاقب (إذْ) و (إذا) في المعنى فقد تحمل (إذ) وهي للماضي في الأصل معنى (إذا) وهي في الأصل للاستقبال وكذلك العكس[6]، فتتعاوران في المعنى، وقد حمل عليهما بعض الآيات القرآنية:

أ – من حمل (إذ) معنى (إذا) قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[الزلزلة:٤] فالخبر هنا عن يوم القيامة فـ(إذا) تدل على المستقبل، وإن كان الجمهور يرون ذلك من قبيل تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع فعلا، كما هو مذهب كثير من معربي

---

١) – ينظر البطليوسي، ابن السيد، المرجع السابق، صـ٢٥٥، والرماني، أبو الحسن علي، معاني الحروف ١٢٨.

٢) – انظر أبو عبيدة، معمر بن المثنى، المرجع السابق١/٦٦،١/١٦٧، ٣٣٦.

٣) – ينظر أبو عبيدة، معمر بن المثنى، المرجع نفسه، مثلا١/١٦٨،٢/١٧٥، ٢٣٣،٢٣٦الخ.

٤) – ينظر الأخفش الأوسط، معاني القرآن ١/٢٠٥–٢٠٦، ٢/٥٢٩،٥٢٧، وأبو حيان الأندلسي، محمد، ارتشاف الضرب ٢/٤٣٨، ٤٥١.

٥) – ينظر المبرد، المقتضب ٢/٣١٩–٣٢٠، والكامل في اللغة والأدب له، نشرمكتبة المعارف–بيروت، ومكتبة النصر، الرياض عام١٣٨٦هـ، ٢/٨٢

٦) – ابن مالك، محمد، التسهيل، صـ٩٣، وابن مالك أيضا، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١،١٤١٠=١٩٩٠م.، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتيّ، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٧ه، ٢/٨٧٧.

القرآن الكريم[1] ولكن حمل (إذ) على معنى (إذا) يترجح في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠–٧١] لأمور:

أحدها أن الخبر عن يوم القيامة.

ثانيها أن (إذ) معمول للفعل (يعلمون) المتعيّن للاستقبال لفظا ومعنى بدخول حرف التنفيس عليه.

وثالثها أن (إذ الأغلال) مستقبل معنى، فتأويله لغير الاستقبال مخالف للأصل[2]، بل أكد ابن مالك صحة تعاقب (إذ) و (إذا) فقال في تخريج قول ورقة بن نوفل:"يا ليتني فيها جذعا ليتنى أكون حيّا إذ يخرجك قومك"[3] قال ابن مالك: "وقوله: إذ يخرجك قومك، استعمل فيه (إذ) موافقة لـ(إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين"[4] ثم أورد شواهد من القرآن لذلك منها قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] وقوله جل ذكره: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ١٠٩–١١٠] قال ابن مالك: " فـ(إذْ) هذه بدل من (يوم يجمع) و(يوم يجمع) مستقبل المعنى، فيتعيّن كون المبدل منه مثله في الاستقبال"[5]، ومن ذلك قول الشاعر:

متى ينال الفتى اليقظان حاجته *** إذ المقام بأرض اللهو والغزل[6]

---

١) – ينظر ابن فارس أبو الحسين أحمد، المرجع السابق، ص١٩٦، والزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، ١٧٨/٤.

٢) – هذا مفهوم قول ابن هشام الأنصاري، في المغني، المرجع السابق ٨١/١.

٣) – البخاري، أبو عبد الله، المرجع السابق، كتاب بدء الوحي، باب (٣) حدثنا يحيى بن بكير ٣/١.

٤) – ابن مالك، جمال الدين، شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١٨

٥) – ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، ٢١٢/٢.

٦) – البيت من البسيط، ابن مالك، المرجع نفسه ٢١٣/٢.

ب- وتحمل (إذا) الاستقبالية معنى (إذ) الماضوية على عكس ما مضى كما في قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة ٩١-٩٢] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] وقوله عظُم شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦] فالخبر في الآيتين الأوليين ماض، فتكون (إذا) فيهما للمضي لا للاستقبال، و (إذا) في الآية الأخيرة صالحة للدلالة على الماضي فيصار إليه لمناسبة سياق الآية، ومن ذلك قول الكميت بن زيد الأسدي

ما ذاق بؤس معيشة ونعيمها *** فيما مضى أحد إذا لم يعشق[1]

وقول البرج بن مسهر الطائي:

وندمان يزيد الكأس طيبا *** سقيتُ إذا تغوّرت النجوم

بدليل قوله:

رفعت برأسه وكشفت عنه *** بمعرقة ملامة من يلوم[2]

وهكذا يتضح أن كلاّ من (إذ) و (إذا) يتناوبان في المعنى.

- وتستعمل (أم) بمعنى (بل) فتفيد الإضراب وهو من معاني أم العاطفة عند النحويين، وقد جاء كذلك في بعض الايات القرآنية منها قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] أي بل تريدون أن تسألوا

---

١) - البيت من الكامل للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم، نشر عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٢،١٤١٧هـ=١٩٩٧م،١/٢١٨، وللكميت بن معروف في صدر الدين علي بن الحسن البصري، الحماسة البصرية، تحقيق مختار الدين أحمد، نشر عالم الكتب، بيروت،٢/٢٢٦.

٢) - البيتان من الوافر، للبرج بن مسهر الطائي في التبريزي أبي زكريا يحيى بن علي شرح ديوان الحماسة، نشر عالم الكتب، بيروت،٣/١٣٥، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن شرح شواهد المغنى، تصحيح الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان ١/٢٨٠.

رسولكم[1]، وقوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ ﴾[الطور: ٣٠] أي بل يقولون شاعر[2]، وإن كان بعضهم يرون أنها قد تقدَّر ببل والهمزة معا، وتتأكد كونها بمعنى بل في قول بعض العرب:((إن لنا إبلا أم شاء)) أي بل شاء[3]. وفي قول عمرو بن أبي ربيعة:

وليت سليمى في المنام ضجيعتي *** هنالك أم في جنة أم جهنم[4]

أي بل في جهنم؛ إذ لا يمكن القول بإنها متصلة في هذين الشاهدين؛ لما لا يخفى من شرط المتصلة من أن تتقدمها الهمزة لفظا أو تقديرا، ولا تصلح الهمزة فيهما[5]

– وجاء (أو) بمعنى (بل) عند الكوفيين في قول ذي الرمة

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى *** وصورتها أو أنت في العين أملح[6]

أي بل أنت، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات:١٤٧] أي بل يزيدون

– وجاءت (أو) أيضا بمعنى واو النسق في قول جرير:

---

١) – ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م ١/ ١٩٥، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، ٢/ ٦٤.

٢) – قدرها مجاهد بـ(بل) كما في اب عطية، أبو محمد، المرجع السابق ٥/ ١٩٢، والسمين الحلبي، المرجع نفسه ١٠/ ٧٦.

٣) – كما في السمين الحلبي، المرجع السابق، ١/ ٤٥٥

٤) – بحر من الطويل، ينظر ملحق ديوان عمرو بن أبي ربيعة ص٥٠١، وبلا نسبة في الأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق، ٢/ ١٤٤.

٥) – السمين الحلبي، المرجع السابق، ١/ ٤٥٥

٦) – بحر من الطويل لذي الرمة في ملحق ديوانه، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم صاحب الأصمعي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤١٤،٣هـ = ١٩٩٣م، ٣/ ١٨٥٧، وفي الهروي، علي بن محمد، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م، ص١٢١

جاء الخلافة أو كانت له قدرا *** كما أتى ربه موسى على قدر[1]

أي وكانت له قدرا. ومما يحمل عليه آية الصافات السابقة، ويؤكده أن الزمخشري نقل أنه قرئ: (ويزيدون)

مع أنه أوّل (أو) على معنى الشك بقوله: "أو يزيدون في مرأى الناظر، أي إذا رآها الرائي قال: هي مئة ألف أو أكثر، والغرض الوصف بالكثرة"[2]

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[البقرة:٧٤] أي وأشد قسوة، وقد أورد الهروي لهذا المعنى شواهد كثيرة من القرآن العظيم والأشعار المحتج بها [3] على أن الجمهور أبقوها على أحد معانيها من الشك، أوالتفصيل، أوالإبهام، أو التخيير، أوالإباحة[4]

– ذهب بعض النحويين إلى أنّ (إن) الشرطية قد تأتي بمعنى (إذ) الظرفية كما جاء في بعض الآيات القرآنية نحو قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٢٧٨] فمعناه: إذكنتم مؤمنين ؛ لأن الخطاب للمؤمنين، فلو كانت شرطية لأوجب أن يكون الخطاب لغير المؤمنين. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[آل عمران:١٣٩] وأمثاله كثير، على أن بعضهم يرون أنها باقية على الشرطية في بعض الآيات، وأوّلوا ما جاء ظاهرها أنها بمعنى (إذ) على ما ينسب الجزاء، فكأنه قال في الآية الأولى: من كان مؤمنا حقّا ترك الربا؛ لأن الآية كان في أول دخولهم في الإسلام، وإذا قدّرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فيكون شرطا مجازيا على جهة المبالغة[5] وهكذا تتأوّل أمثاله.

---

١) – بحر من البسيط، لجرير في ديوانه، شرح د/ يوسف عيد، نشر دار الجيل، بيروت، ط١، ص٣٣٣، والهروي، علي بن محمد، المرجع السابق، ص١١٤.

٢) – الزمخشري، محمود بن عمر، المرجع السابق ٤/ ٦٢.

٣) – الهروي، علي بن محمد، المرجع السابق، ص١١٤، ١١٣–١١٧.

٤) – السمين الحلبي، المرجع السابق، ١/ ١٦٧، ٤٣٦.

٥) – ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المرجع السابق،١/ ٢/ ٣٧٤، ٢٦٠، والسمين الحلبي، المرجع السابق،٢/ ٦٣٩.

وهكذا نجد بعض الأدوات النحوية من الحروف والأسماء تتعاقب في المعاني حسب ما تقتضيه القرائن والنظم وسياق الكلام، وكل ذلك يتطلب المعرفة الدقيقة لأسرار اللغة العربية وقواعدها، وتوسّع أساليبها، والتبصّر بمتونها، والمقدرة على تتبع معانيها الحقيقية والمجازية.

وتمسك بالتعاقب من غير النحويين الآمدي في كتابه الإحكام حيث أورد معاني الحروف مع تعاقب بعضها بعضا[1]، والرازي في كتابه الحروف[2] .

الطائفة الثالثة:

كانوا وسطا بين الفريقين السابق ذكرهما، إذ يرون أن التعاقب لا يجوز أن يكون بابه مفتوحا مقيسا ما جاء منه على غيره، كما يرون أن حجر عدم التناوب واللجوء إلى التأويل دائما،– ولو أدَّى إلى نوع من التعسُّف– لا ينبغي أن يكون على علاته فالأمر يحتاج إلى الدقة في النظر والتحقيق في التفصيل بين الاستعمالات التي لا تقبل إلا أحد الوجهين، وقد تناول ابن جني هذه القضية بالدراسة، وأوضحها وفصَّلها في دقَّة وتأمُّل، ولنصاحبه في جولته في كتابه الخصائص، فبعد أن أورد بعض شواهد الكوفيين في التعاقب يوجِّه مذهبهم قائلا: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا لكنّا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا" [3] فهو بهذا لا يمنع التعاقب منعا باتا، ولكنه يرى جوازه عند الضرورة فقط، وعند ما لا يُسعِفُ التأويل لتوجيه معنى الحرف المستعمل في غير موضعه، فلا يرسل التناوب بين الحروف إرسال الكوفيين، وهو

---

١) – ينظر أبو الحسن الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مراجعة جماعة من العلماء، دار الحديث بجوار إدارة الأزهر١/٨٥ وما بعدها.

٢) – ينظر الرازي، أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار، الحروف من مجموعة ثلاثة كتب في الحروف - للخليل -ابن السكيت -الرازي (تحقيق د/رمضان عبد التواب .الطبعة الأولى ١٤٠٢ه=١٩٨٢م .نشر مكتبة الخانجي -القاهرة، ودار الرفاعي الرياض، ص١٥٠،١٣٥.

٣) – ابن جني أبو الفتح عثمان الخصائص ٢/٣٠٨.

إرسال فوضوي غير منضبط ولا مقيّد، فقد يؤدي إلى غموض وتعمية في الكلام، وهو في الوقت نفسه لا يرى في تشدُّد البصريين في تأويل كل ما يُشْعر بتعاقب الحروف، أو تضمين متعلق معنى كلمة أخرى، بل يرى أن لا بأس بالحكم بالتناوب عند اقتضاء سياق الكلام ذلك، وعندما لا يسعف التأويل أو التضمين، ولذلك وضع رسما موَّجها لتناول هذه القضية في النقاط الآتية[1]:

أ- الأخذ بالتضمين:

وذلك عند إمكان تضمين الفعل المتعدِّي بحرف معنى فعل آخر يتعدى به أصلا، واستُشهد لذلك بقوله جل شأنه﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٧] على تضمين لفظ (الرفث) معنى لفظ(الإفضاء) لأن الأخير هو الذي يتعدى بالحرف (إلى) ولا شك أن تفسير الآية يتحمل هذا التوجيه من خلال قاعدة التضمين، وقد أورد غيرها من الآيات، ومن الشعر قول الفرزدق:

كيف تراني قاليا مجنِّي *** أضرب أمري ظهره للبطن *** قد قتل الله زيادا عنِّي[2]

حيث ضمّن لفظَ (قتل) معنى لفظ(صرف) فاستحق أن يعدِّيه بالحرف (عن).

ب -الأخذ بالتأويل:

وذلك بتأويل الكلام الذي فيه حرفٌ نائبٌ في ظاهره عن غيره على وجه يقبله السياق، ويستقيم به مفهومه، وذلك مثل ما أوّله ابن جني الحرف (في) من قول امرئ القيس :

وهل يعمَنْ من كان أحدث عهده ** ثلاثين شهرا في ثلاثةِ أحوال[3]

---

١) – المرجع السابق ٣٠٨/٢، وما بعدها و٤٣٥/٢.

٢) – ينظر الصاوي، عبد الله إسماعيل، شرح ديوان الفرزدق، مطبعة الصاوي بمصر، ط١، ١٣٥٤هـ=١٩٣٦م، ٨٨١/٢، وابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص ٣١٠/٢، والبطليوسي، ابن السيد،المرجع السابق، ص٢٤٣، ورواية الديوان بشطرين فقط وهما:

كيف تراني قالبا مجنّي * قد قتل الله زيادا عني

٣) – ينظر ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطابع دار المعارف -بمصر -الطبعة الثالثة ١٩٦٩م، ص٢٧، وابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص٣١٣/٢.

حيث ظن بعضهم أنه بمعنى (مع) ثلاثة أحوال، فأوَّله ابن جني بأن(في) مستصحبة معناها الأصلي، وأن الكلام على حذف المضاف، فتأويله هو" ثلاثين شهرا في عقب ثلاثة أحوال قبلها[1] ومثل هذا قولهم :سر على اسم الله. فالحرف (على) في هذه العبارة متعلق بحال محذوفة تقديرها :سرْ معتمدا على اسم الله[2]، لأن(سر) فعل يتعدى بإلى، ومثل ذلك قوله تعالى :﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾[البقرة:٢٨٦] فقد أوَّلوها على أن الفعل تعدى باللام في الأول لأنه للخير والنفع، وتعدى مرة أخرى بالحرف (على) لأنه في الشرّ والتضرّر، وهناك آيات كريمة، وأشعار تقبل مثل هذا التأويل بدون كلفة[3]

جـ -الأخذ بالتعاقب:

وعندما لا يُجدي تضمين ولا تأويل، فظاهر مذهب ابن جنّي –وهو الذي أرتضيه– أن يؤخذ بالتعاقب بدلا من أن يُتَقَعَّرَ في التأويل،أو يُتكلَّف في التضمين، وقد استُشهد لهذا بقول عنترة:

بطلٌ كأنَّ ثيابَه في سَرْحَة ** يُحْذَى نِعَالَ السَّبْت لَيْسَ بِتَوْءَمِ[4]

ثم قال" :أي على سرحة – وجاز ذلك من حيث كان معلوما أن ثيابه لا تكون في داخل سرحة، لأن السرحة لا تُشق فتستودع الثياب، ولا غيرها، وهي بحال سرحة، فهذا طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى[5] " وكذلك قول امرأة من العرب:

---

١) – ينظر ابن جني، الخصائص ٢/ ٣١٤.

٢) – ينظر ابن جني، الخصائص٢/ ٣١٢،٣١٣، والبطليوسي، ابن السيد، المرجع السابق، ص٢٥٣.

٣) – ينظر فتح منزل المباني ص ٩٣.

٤) – ينظر شرح ديوان عنترة بن شداد، تحقيق وشرح عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي بالقاهرة، ص١٥٢، و ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص٢/ ٣١٢، وجزؤه الأول في ا البطليوسي، ابن السيد،المرجع السابق، ص ٢٤٢.

٥) – و ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص ٢/ ٣١٢–٣١٣.

هُمُ صَلَبُوا العبديَّ في جِزْعِ نخلةٍ ** فلا عطسَتْ شيبانُ إلاّ بأجدعا[1]

قال:" لأنه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة وقلبها[2]وعلى هذا يكون عنده تفسير قوله تعالى :﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[طه:٧١] وهذه الرسوم التي أشار إليها ابن جني لضبط معاني الحروف، هي أنفسها التي يضبط بها البصريون هذه القضية[3]، ولكنني لم أجد من كلامه ما ينصُّ على شذوذ التعاقب مع تمسكه القوي بالتضمين والتأويل[4]فقد ذكر لبعض الحروف معاني أحرفٍ أخرَ[5]، ويظهر لي أن هذا المذهب الوسط هو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم من أعلام البصريين ممن لم أجد لهم ما ينصّ على منع التناوب منعا قطعيا، إذ يروي سيبويه عن الخليل أنه يستعمل الواو بدل الباء في نحو قولهم: بعتُ الشاء شاةً ودرهم، أي بدرهم، فقد قال في الكتاب ما نصّه:"وزعم الخليل أنه يجوز: بعت الشاء شاة ودرهمٌ، إنما يريد: شاة بدرهم ويجعل بدرهم خبرًا للشاة، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى كما كانت في قولك: كل رجل وضيعته في معنى مع"[6]، ويوضح أبو سعيد السيرافي مقصود سيبويه بهذا المثال قائلا:"وقوله: (زعم الخليل أنه يجوز بعت الشاء شاة ودرهم إنما يريد شاة بدرهم) فإنه يريد أن شاة بدرهم ابتداء وخبر، والجملة في موضع الحال، والتقدير شاة منه ودرهم مقرونان، كما يقال: كل رجل وضيعته، وكذلك شاة منه مع درهم، لإن الواو في معنى مع"[7] وهذا عينُ ما صرَّح به الرضي بأن الواو بمعنى (مع) في المثال نفسه لتفيد

---

١) – المصدر نفسه ٣١٣/٢.

٢) – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٣) – ينظر المرادي، حسن بن قاسم، المرجع السابق ١٠٨–١٠٩.

٤) – ينظر ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص ٣٠٨/٢–٣١١، ٤٣٥،٣/ ٢٦٣–٢٦٤.

٥) – ينظر المصدر نفسه ٣١٢/٢–٣١٣، ٤٦٢، ٤٦٥.

٦) – سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، كتاب سيبويه، ٣٩٣/١ .

٧) – السيرافي أبو سعيد، الحسن، شرح كتاب سيبويه، مخطوط محفوظ في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧ نحو ش، المجلد الثاني، الورقة ١٢٧/أ.

معنى الاقتران[1] ووجّه أبو علي الفارسي معنى ما حُكي عن العرب من قولهم: (متى أنت وبلادك) فقال: "فأما قولهم (وبلادك) فالواو فيه بمعنى الباء كما قالوا: (بعت الشاء شاة ودرهمٌ) والمعنى: شاة بدرهم"[2] كما صرَّح ابن هشام في المغني أن المعنى الثاني الذي يخرج إليه الواو هو معنى الباء بقوله: "... والثاني أن تكون بمعنى باء الجرّ كقولهم: (أنت أعلم ومالك) و(بعت الشاء شاةً ودرهما) قاله جماعة وهو ظاهر"[3] وهو أيضا توجيه ابن بركات المهلبي في كتابه نظم الفرائد وحصر الشرائد[4]. ولا ننكر أن من العلماء من يؤوّلون هذه الأقوال ولا يجرون الواو فيها على التناوب. هذا، وسيبويه نفسه قد يؤوّل[5]، ولكنه في الوقت نفسه يقول بالتوسُّع في معاني الحروف، وفي التوسُّع إشعار بشيء من التعاقب، فهو يقول:" وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ..وتكون أيضا للتبعيض بل صرَّح بالتناوب قائلا:" وأما (عَنْ) فلما عدا الشيء وذلك قولك :أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه " ... ثم قال: " وقد تقع(مِنْ) موقعها أيضا تقول :أطعمه من جوع، وكساه من عري وسقاه من العيمة" [6] ويقول في موضع آخر " وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد[7]"، وقال المبرد[8] وابن السراج بقوله هذا، بل صرَّحا بالتناوب أيضا، وساقا له الشواهد[9]، إلا أنهما لا يقولان به على الإطلاق، وإنما

---

١) – الرضي الاستراباذي، محمد، شرح كتاب الكافية في النحو، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط٣، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ٢٠٢/١.

٢) – الفارسي أبو علي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاع الشعر، تحقيق الدكتور حسن هند اوي، نشر دار القلم، دمشق، ودارة العلوم والثقافة بيروت ط١، ١٤٠٧ه، صـ٢٨٣، ومثله في صـ٢٧٨ .

٣) – ابن هشام الأنصاري، المغني ٣٥٨/٢.

٤) – ابن بركات المهلبي، المرجع السابق صـ١٠٠ .

٥) – ينظر تأويله للحرف(من) في الكتاب ٢٢٥/٣، وللحرف (عن) في ٢٢٦/٣–٢٢٧.

٦) – سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، المصدر نفسه ٢٢٤/٤–٢٢٥، ٢٢٦–٢٢٧.

٧) – سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، المرجع نفسه ١٨٩/٣.

٨) – ينظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ١٣٦/٤–١٣٧، و ٤٣/١–٤٤، ٢٥٧/٣.

٩) – ينظر المبرد، أبو العباس، المقتضب ٣١٩/٢–٣٣١، ٣٢٠. وابن السراج، أبو بكر محمد، المرجع السابق، ٤١٤/١–٤١٥.

يكون ذلك عندهما في أقل الأحوال، وبشرط التقارب الشديد بين معنيي الحرفين وإلاّ فلا[1]وهذا مخالف لما يُنسبُ إلى عامة البصريين من منع التعاقب إطلاقا، وجعل ما يجيء منه شذوذا[2] .

وبما سبق يندفع قول أبي حيان بأنإن الخليل وسيبويه لا يقولان بالتناوب[3]، كما يندفع تعميم بعضهم البصريين في منعه بين الحروف على الإطلاق، إذ يوجد من أعلام البصريين من يصرّح به مثل المبرد، وإنّ استعمال الخليل وسيبويه بعض الحروف مكان الآخر على ما تقدّم يدل على أنهما لم يَنفياهُ نفيًا باتًا، على ما يوجد لدى من ينسب ذلك إليهما.

ويبدو أنّ ابن السيّد البطليوسي استفاد من ابن جني في دراسة هذه القضية، فأوضح الكلام في تأييد هذا المذهب، فكان يؤوّل ما يقبل التأويل حتى يستصحب الحرف أصل معناه[4]، وما لا يقبل التأويل ولا تضمين متعلَّقه يقضي فيه بالتناوب مع تعليل عدم إمكان تأويله[5]، ومَنْ يصاحبْه في الاقتضاب ير ذلك فيه جليًا، ولننظر أوّلاً لَبَاقَتَهُ في توجيه الباب الذي عقده ابن قتيبة للتناوب، فنراه يفتح الباب بقوله: "هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون، وفي القولين جميعا نظر" وهو بهذا ينبّه إلى أنّ كلاً من المذهبين لا يجوز أن يكون على

---

١) – ينظر ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، المرجع نفسه والصفحة نفسها، و ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص ٢/٤٦٥.

٢) – ينظر المرادي، حسن بن قاسم، المرجع السابق ص١٠٩، و ابن هشام، أبو محمد عبدالله ابن يوسف، المغنى ١/١١١.

٣) – ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط ١/٦٨–٦٩

٤) – ينظر مثلا في البطليوسي، ابن السيد، المرجع السابق تأويلاته لشواهد أوردها ابن قتيبة وغيره للتناوب في ٢٤٣–٢٥٧.

٥) – ينظر مثلا في البطليوسي، ابن السيد، المرجع السابق بعض شواهد قد تخضع للتأويلات . وقد لا تخضع لها مثل ما قال في (عند، وإلى) من تداخل المعنى ص ٢٤٨، وما قال في (عن، وبعد) كذلك في ص ٢٤٩، وفي (في، ومع) في ص٢٥٦، وفي (اللام، وإلى) ص ٢٥٢– ٢٥٣.

إطلاقه، فالتناوب لا يكون مقيسا مطلقا، ولا المنع يجوز أن يكون مطلقا؛ لأن من أجازه دون شرط وتقييد لزمه أن يجيز(سِرْتُ إلى زيدٍ) وهو يريد (معَ زيدٍ) قياسا على قولهم : إن فلانًا لظريفٌ عاقلٌ إلى حسبٍ ثاقبٍ، أي مع حسبٍ. ..ومن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسَّف في التأويل لكثير مما ورد في هذاالباب؛ لأن في هذا الباب أشياءَ كثيرةً يبعد تأويلها على غير وجه البدل" ثم يخلُص إلى القول بأن التناوب أمر فرضتْه ظاهرة النقل في اللغة، ولكنه موقوف على السماع فلا يقاس عليه[1].

وقد حاول ابن السيد تأويل ما أورده ابن قتيبة للتناوب، ونبّه على بعض أخطائه، فكان بحقٍّ من روّاد من درسوا هذه المسألة دراسة متأنِّية، ووفَّوْها حقَّها من البحث، ومع ذلك فإنّ له تنبيهات على بعض الشواهد التي لا يتضح فيها المقصود بالتأويل، فجوّز فيها التعاقب كما سبق.

وممن تمسكوا بهذا المذهب المالقيّ الذي يقول" :إن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلاّ إذا كان الحرف في معنى الآخر، أو مردود إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر، أو مردود إليه بوجه ما، وأما مع عدم الرجوع إليه، أو إلى العامل، فلا يجوز بوجه"[2] فجميع الحروف التي تؤدِّي معاني غيرها في الظاهر لابد أن ترجع إلى أصل معانيها عند التحقيق وإلا فلا تعاقب عنده[3].

* * *

١) – البطليوسي، ابن السيد، المرجع نفسه ص٢٣٩–٢٤٣، ٢٤٠.

٢) – المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع -دمشق، ط٢،١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، ص٢٩٧، ومثله في ص ٤٣٢.

٣) – ينظر المالقي، أحمد بن عبد النور، المرجع السابق ٤٥١–٤٥٤، حيث وضّح مذهبه هذا في المعاني الواردة عنده للحرف (في) الوعائية .

المحور الثالث:

مناقشة آراء المذاهب الثلاثة

إنّ المذاهب في قضية تناوب الأدوات ثلاثة[1] على ما سبق، وهي ملخصة فيما يأتي:

- مذهب بعض البصريين ومن تابعهم في المنع منعا قاطعا، وهذا مذهب ينسبه بعض المتأخرين إلى جمهور البصريين، على أنّ بعض أعلام البصريين قالوا بالتناوب، أو عملوا به صراحة كما سبق.
- ومذهب تناوب الحروف مع قياس بعضها على بعض في ذلك وهو لجمهور الكوفيين.
- ومذهب متوسط بين الأمرين إذ يقرّر التضمين والتأويل ولكنّه يسمح للعمل بالتناوب فيما سُمع مما لا يقبل التأويل ولا التضمين، وبشرط التقارب الشديد بين معنيَيْ الحرفين، وهو مذهب ثابت لبعض البصريين على ما تقدم.

ويبدو أن ابن جني هو أوَّل من رسم لهذا المذهب معالمه[2] وضبطه ضبطا استفاد منه من جاءوا بعده، ويترجَّح عندي هذا المذهب بما يلي :

- أنّ تناوبًا غير مقيَّدٍ للحروف يؤدي إلى الفوضى اللغوية، كما أن التزام التأويل مع عدم تجويز التناوب يوجب التعسُّف والتكلُّف على ما تقدّم عند ابن جني وابن السيد[3]
- أنه المذهب الثابت لجمهور البصريين بعد البحث فيما بين أيدينا من كتبهم فهم لا ينفون التناوب نفيا باتًّا كما يُنْسَب إليهم، بل يصرّح به بعض أعلامهم مثل

---

١) – ينظر المرادي، حسن بن قاسم، المرجع السابق صـ ١٠٨–١٠٩، و ابن هشام، أبو محمد عبدالله ابن يوسف، المغنى ١/١١١.

٢) – وإن كان قد سبقه في الإشارة إليه بعض المتقدمين مثل ما وجدنا عند أبي عبيدة في الكلام على مذهب الكوفيين.

٣) – ينظر ابن جني أبو الفتح، الخصائص ٢/٣٠٨، والبطليوسي، ابن السيد، المرجع السابق ٢٤٠.

الأخفش، والمبرد، وابن السراج[1]، ويعمل به معظمهم إلا أنّهم يأخذون بالمسموع منه ولا يجيزون القياس فيه، وقد يدل عليه أيضا معنى قول سيبويه في أكثر من موضع"فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[2] إضافة إلى ما تقدم.

- أن الذين يتمسَّكون بالتأويل دون التناوب يميلون في بعض الأحوال إلى ما يفرّون منه إذا وجدوا أنّ سياق الكلام يعضده، فمثلا أبو حيان الذي كان يرفض التعاقب لأن الخليل وسيبويه لم يقولا به في رأيه[3]، ويردِّد أن أصحابه يؤوِّلون ما جاءهم من الحروف بمعاني أحرفٍ أخر[4]وهو أيضا يؤوّل ما يجئ من ذلك[5]، فإنّا نراه يميل أحيانا إلى التسليم للتعاقب في بعض الآيات، مثل ما أشار إلى ما حكَوْا من أن الباء في قوله تعالى :﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾[يونس:٥] بمعنى اللام، وأن (في) من قوله جل شأنه:﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[إبراهيم:٩] بمعنى الباء، فهو بعد ما أوّل معنى الآيتين، أورد معنى التناوب للحرفين ولم يضعّفهما، وقد يورده حينا ثم يضعّفه ويفنِّده كما فعل في آيات أخرى من تفسيره[6]، فالأخذ بالتوسط أوفق لظواهر اللغة، وأساليب الكلام، ولذلك نرى كثيرا من المفسرين يتمسكون به، وينيرون به طريقهم في تأويل آي الذكر الحكيم.

فهذا الإمام أبو جعفر الطبري يورد أقوال أهل المذاهب في تفسير الحرف (إلى) من قوله جل شأنه :﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[البقرة:١٤] ثم يختار تضمين (خلوا) معنى (انصرفوا) في الآية ويرى أن لا يصلح للمكان غير الحرف(إلى) على هذا التأويل، ثم يعلِّل

---

١) – ينظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ٢/٣١٩–٣٢٠، وابن السراج، أبو بكر محمد، المرجع السابق،١/٤١٥،٤١٤

٢) – سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، المرجع نفسه ٤/٢١٧، ٢٢٦،٢٣١.

٣) – ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط ١/٦٨–٦٩.

٤) – ينظر مواضع في الارتشاف٢/٤٥١،٤٤٧،٤٤٣،٤٤٢،٤٣٥،٤٢٦، ٤٥٣، وغيرها.

٥) – وقد أوّل في تفسير بعض الأبيات، ينظر المرجع السابق ٢/٤٤٥،٤٣٢،٤٢٩.

٦) – ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط ٥/١٢٦، ٤٠٨–٤٠٩، ٢/٣٨٨ .

ذلك كله فيقول" :وهذا القول عندي أولى بالصواب لأن لكل حرف من حروف المعاني وجها هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلاَّ بحجة يجب التسليم لها، ولـ(إلى) في كل موضع دخلت من الكلام حكم، وغير جائز سلبها معانيها في أماكنها[1] " فهو بهذا يقرّر ترك القول بالتناوب إلا مع دليل قاطع، فما دام الحرف يقبل التأويل أو التضمين فلا حاجة للُّجوء إلى القول بالتعاقب، وإن دعت الحاجة إليه مع الدليل فلا بأس، ولذلك نراه متمسكا بالتأويل أو التضمين في بعض الآيات مثل الباء في قوله جل وعلا :﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾[البقرة: ١٦] فيختار تأويله بأن المراد :هو أنهم" أخذوا الضلالة وتركوا الهدى، وذلك أن كل كافر بالله فإنه مستبدل بالإيمان كفرا". فالباء على هذا مستصحبة أصل معناها، بخلاف من قالوا بإنابتها عن(على)[2]. وكما أوّل قوله تعالى :﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ ﴾[آل عمران: ١٥٣]بأن معناه" فجزاكم الله غمًا بعقب غمٍّ تقدمه"بخلاف من قالوا بأن الباء بمعنى (على) ومثل تأويل قوله :﴿كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ﴾[الأعراف: ١٨٧] بأولى وجهي التأويل هو "كأنك حفي بالمسألة عنها فتعلمها" بتضمين (حفي) معنى (سائل) فلا تعاقب في متعلَّقه. وهو في الوقت نفسه يأخذ بالتعاقب إذا لم يَرَ وجْهًا للتأويل ولا للتضمين في بعض الآيات، مثل ما نلحظ في الحرف (على) من قوله جلّ وعزّ :﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾[البقرة: ١٠٢] فقال إنّه وقع موقع (في) وأيّده بالنقل عن غيره، وكذلك وقوع اللام موقع (في) من قوله :﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾[آل عمران: ٩] أي في يوم، وقد يقول بالأمرين في بعض الآيات إذا كان الحرفان متقاربين جدًا في المعنى مثل ما قال :في قوله تعالى :﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا

---

١) – ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آى القرآن (تفسير الطبري)، تحقيق محمود محمد شاكر - مراجعة وتخريج الأحاديث لأحمد محمد شاكر دار المعارف -مصر،١/٢٩٩ .

٢) – المصدر نفسه ١/٣١٥بإبقاء الباء على أصلها، ثم ينظر ١/٣١٣.

﴿رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥] فقال" :في رحبها وبرحبه"[١] أي باستصحاب معنى الباء في الآية، وبِعُدولِها عنه.

وكذلك نرى أبا البقاء العكبري يؤيِّد التأويل والتضمين، وإن كان يورد أقوال الآخرين في التعاقب[٢] أحيانا، أو يقول به مع توضيح وجه الصلة بين الحرفين[٣] وكذلك فعل غيرهما من المفسرين.

وعقد الزركشي بحثا مستقلا في التضمين أكَّد فيه أنه الأولى من التناوب؛ لأنه مذهب المحققين، ولأن التوسع في الأفعال أكثر منه في الحروف، فبعد قوله بتضمين (خلوا) معنى (ذهبوا وانصرفوا) وذلك من قوله تعالى :﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] قال" :وهذا أولى من قول من قال إن (إلى) هنا بمعنى الباء أو بمعنى مع" وهو مع هذا قد يؤيد التناوب إذا أسعفه سياق الكلام فنراه يقول في قوله تعالى :﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] بأن (عن)" إذا كانت بمعنى الباء نفى عنه النطق في حال كونه متلبسا بالهوى وهو صحيح، وإذا كانت على بابها نفي عنه التعليق حال كونه مجاوزا عن الهوى فيلزم أن يكون النطق حال كونه متلبسا بالهوى وهو فاسد" وهو بهذا يردّ على من قالوا بأن(عن) على بابها في الآية، فالزركشي يأخذ بأنسب الطريقين في تأويل معاني الحروف حسب ما يمليه له سياق الكلام، ومن يتصفَّحْ ما كتب عن

---

١) – المصدر نفسه، ٧/ ٣٠٥، ثم ٧/ ٣٠٣،٣٠٤، ثم ١٣/ ٣٠٠، ثم ٢/ ٤١١،٤١٢، ثم ٦/ ٢٢٢.ثم نفسه١٤/ ١٧٨.

٢) – ينظر العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقرآت في جميع القرآن، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩٩ه= ١٩٧٩م، ١/ ١٩٣،١٣٦،٨٦،٨٣، ٢٠٨، و ٢/ ٦٢، ٢٧٦،٢٤٦، ٢٨٤، ٢٩٢، ..الخ.

٣) – ينظر المصدر نفسه ١/ ٢٤٥، ٢/ ٢٦٨،٢٦٦،٢٦٣، ٢٧٥.

المفردات من الأدوات[1]اتضح له ذلك بسهولة، وإن كان إلى الأخذ بالتضمين وتأييده أميل[2].

ومما سبق نرى أن طائفة من النحويين وغيرهم يكاد يبدو من كتبهم التسوية بين التعاقب والتمسك بالتأويل والتضمين فلا نكاد نفرّق بين الاتجاهين عندهم، وأمثال هؤلاء قد يؤوّل، ويجيز التعاقب في نصّ واحد، وذلك كصنيع العكبري في قوله تعالى :﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾[الأعراف: ١٨٧] قال" :فيه وجهان، أحدهما تقديره : يسألونك عنها كأنك حفي أى معنيّ بطلبها، فقدّم وأخّر، والثاني أن (عن) بمعنى الباء أى حفي بها[3]وكذلك في غيرها من الآيات[4].

هذا، وقد يأخذ كوفيّ بالتأويل في نصٍّ، ويتمسك فيه بصري بالتعاقب، وذلك على حسب ما يؤيّده النقل أو يمليه له سياق الكلام، مثال ذلك ما حكاه أبو حيان من أن الخليل زعم " أن الكاف إذا لحقتها (ما) الكافة قد تجعلها العرب بمعنى لعّل، ويصير لها ما للفعل، كما صيرت ربما للفعل، وجعل من ذلك قولهم :انتظرني كما آتيك، ومنه قول الراجز :

*** لا تَشتُم النّاس كما لا تُشتَم*[5]**

أي لعلك لا تشتم، وحكى سيبويه (كما أنّه لا يعلم فتجاوز الله عنه) أي لأنه لا يعلم، وذهب الفراء إلى أن قولهم: (انتظرني كما آتيك ") و (لا تشتم الناس كما لا تشتم) الكاف فيها للتشبيه، والكاف صفة لمصدر محذوف، أي انتظرني انتظارا صادقا مثل إتياني لك، أي فلي الانتظار كما أن لك بالإتيان، وانته عن شتم الناس كانتهائهم

---

١) – ينظر الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن على الترتيب الآتي: ٣/٣٣٨، ٣٣٩ ثم ٤/٢٨٧.نفسه ٤/١٧٥ وما بعدها.

٢) – ينظر ما قدّم به لباب الكلام على المفردات من الأدوات في المصدر نفسه ٤/١٧٥

٣) – ينظر العكبري، أبو البقاء ١/٢٩٠.

٤) – ينظر مثلا المصدر السابق ١/٢٠٧.

٥) – ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف .ارتشاف الضرب، ٢/٤٣٨–٤٣٩.

عن شتمك، وتمسك بالتضمين أيضا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢] قال" :معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم[١].

أما العلماء والأساتذة المحدَثون فلم تزل قضية التعاقب والتضمين والتأويل محل الخلاف بينهم حتى الآن، فكل منهم ينتصر لما ترتضي نفسه من تلك المذاهب، فلا نستطيع القول إن المحدثين قد توصلوا في هذه المسألة إلى مذهب موحَّد يجب الوقوف عنده والعمل به دون غيره، وإنما يرجّح عالم مذهبا على آخر بما اطمأنّت إليه نفسه من حجج وأدلة، فالشيخ عباس حسن –رحمه الله– أكبر من شأن تناوب الحروف، ورآه أنفس المذاهب الثلاثة، فهو بعد دراسته المختصرة لتلك المذاهب: التأويل، والتضمين فالتناوب قال عن التناوب: "وهذا رأي نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين"[٢] وأشار إليهم في الهامش بأنهم هم ابن هشام، وصاحب التصريح، والصبان، والخضري، وأضاف إليهم السيوطي، وأقوى حجته فيما ذهب إليه أنه لا يرى بأسا في تأدية حرف واحد معاني متعددة لأن ذلك كثير في اللغة، وهو ما يسمى بالمشترك اللفظي، وبأنه لا يمكن لأحد من القدماء والمتأخرين تحديد المعنى الأصلي لأي لفظ إلا إذا عرف المعنى المتقدم تاريخا على المعنى الآخر للفظ، وذلك لم يكن من قبل ويصعب تحديده الآن، وبدون ذلك لا يمكن تطبيق التضمين[٣] ومن يطّلع على كتب الذين ذكر أنهم أشاروا إلى الأخذ بالتناوب دون غيره يرى أنه تقويل ما لم يقولوه، وإن كان بعضهم يرجِّحون التناوب على التضمين في بعض المواضع فابن هشام في المغني مع إيراده المعاني المتعددة لبعض حروف الجرّ وغيره لم ينف التضمين النحوي في اللغة، ولم أر في المغني ولا في غيره من كتبه الدعوة إلى الأخذ بالتناوب دون غيره، وإنما يدلّ

---

١) – – الفراء، أبو زكريا يحيى، معاني القرآن، نشر عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٩٥٥م،ط٢، ١٩٨٠م،٢١٨/١.

٢) – عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، نشر دار المعارف بمصر، ط٤، ٥٤١/٢.

٣) – عباس حسن، المرجع نفسه ص٥٤٢/٢–٥٤٣.

قوله: "ومذهبهم أقل تعسُّفا"– يعني الكوفيين– ترجيح مذهبهم على مذهب البصريين عنده[1] ومع أن الأستاذ عباس حسن نقل بحثين اعترف أنهما قيّمان في مسألة التضمين لمجمع اللغة القاهري، أو لهما في مجلة المجمع، المجلد الأول ص١٨٠، والثاني في محاضر جلسات المجمع في دور الانعقاد الأول ص٢٠٢، ومع أنه عضو في ذلك المجمع إلا أنه ندد بالقرار الذي اتخذه المجمع بموافقة أعضائه على إثبات التضمين وكونه قياسيا بشروط ثلاثة، وأنكر وجود التضمين وصلاحيته في دراسة اللغة فهو لا يجيز التضمين ولا التأويل، ولكنه أحسن في نقل البحثين في كتابه النحو الوافي ثم علق برأيه الخاص في خاتمة قرار المجلس[2]، وفي الوقت نفسه يقرّر الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز أنه يرى أن التضمين أقل تكلفّا[3] وذلك أثناء تناوله قضية التضمين وتناوب الحروف بالدراسة حيث عنون له بـ(التضمين) وبدأ بعرض صوره في الأفعال مطبَّقا على بعض الآيات القرآنية، ثم ختم بالنوع الثاني من التضمين عنده سمّاه (تضمين الحروف معاني أخرى) فدرس فيه تناوب الحروف ويكاد لا يذكر معنيين فأكثر لحرف واحد إلاّ أوّله بتضمين عامله معنى يبقى الحرف على أصله وهو ما يقرّر رأيه بأن التضمين أقل تكلّفا من التعاقب[4]، وعلى عكسهما نرى الدكتور محمد حسن عواد يتحامل على صلاحية كل من التضمين والتعاور بين الحروف في اللغة، فيرى أنَّ التعاور يؤدي إلى الفوضى والاضطراب في اللغة، وأن التضمين لا يستند إلى أساس وضابط في اللغة؛ لعدم إمكان تحديد المعنى الأصلي عن الفرعي تاريخيا، فهو لا يقبل إلا التأويل فقط فيما يرد مما يظهر

---

١) – ينظر مثلا مغني اللبيب ١/١١١، ٢/٦٨٥–٦٨٦، إضافة إلى مواضع دراسته لحروف الجرّ في الكتاب وفي غيره من كتبه، وينظر أيضا شرح شرح التصريح بمضون التوضيح ٢/٦، لم يزد فيه على نقل كلام ابن هشام في المغني وكذلك الصبان في حاشيته على الأشموني٢/٢١٠.

٢) – عباس حسن، المرجع السابق ٢/١٧٠، ٥٦٤–٥٩٥.

٣) – الحموز، عبد الفتاح أحمد، التأويل النحوي في القرآن الكريم، نشر مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ ٢/١٢٤٧.

٤) – عبد الفتاح أحمد الحموز، المرجع نفسه ٢/١٢٥٦–١٢٦٢.

فيه ما يسمّونه بالتناوب، وقد ردّ على الأستاذ عباس حسن في اعتماده التناوب ورفضه التضمين معلِّقا على ما ذكره في كتابه النحو الوافي[1] بهذا الصدد فقال: "ويبدو أن الأمر على غير ما ظنّ الأستاذ عباس حسن، فمقتضى المذهب الذي اندفع في تأييده الإفضاء إلى مشكلات لغوية لا حصر لها، وإحداث اضطراب في البيان لا حد له، وأحب أن أتجاوز المستوى النظري إلى المستوى العلمي لأسوق نصّين أحدهما شعري، والآخر نثري، وكل منهما يتضمن بعضا من حروف الجرّ وسنرى أن من العسر إيقاع حروف أخرى من حروف الجر موقعها[2] ثم أورد سبعة أبيات لأبي محجن الثقفي، ونصّا نثريًا للجاحظ من ستة أسطر من كتابه البخلاء وأجرى دراسة تحليلية على حروف الجر الواردة في كل منهما أبرز من خلالها عدم صلاحية إيقاع بعض تلك الحروف مكان الأخرى، كذلك ندّد بقضية التضمين بعد مناقشات للشواهد التي ساقها قائلا: "ويبدو لي أن مسألة التضمين لا أساس لها، لأنه لا دليل عليها، ولا حجة لأصحابها، وأحسب أن ما اندرج تحتها من شواهد يؤول إلى جهة من جهتين: إما أن تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحاما، وإما أن تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ"[3] وهكذا رفض الدكتور محمد حسن عواد كلاً من التعاور والتضمين وتحامل عليهما كثيرا في كتابه المذكور، ولم يرتض من المذاهب الثلاثة إلا بالتأويل، وهذا الذي صرّح به بعد مناقشاته الطويلة لقضية التناوب والتضمين في مقدمة الكتاب، وجعله كذلك ثمرات بحثه في هذه المسألة[4] على أنه ما زال من المحدثين من يرتضي استعمال كل من التعاقب والتضمين في الدراسات اللغوية، ويرى أن فيهما مرونة وثروة بتعدد معاني اللفظة الواحدة مثل الأستاذ هادي عطية مطر

---

١) – عباس حسن، المرجع السابق، ٥٤١/٢، ٥٤٢.

٢) – عواد محمد حسن، المرجع السابق ص١٣، وينظر أيضا ص٤٣، ٤٤، ٤٥، الخ.

٣) – عوّاد محمد حسن، المرجع نفسه ص٥٨، ٦٥.

٤) – عوّاد محمد حسن، المرجع نفسه ص٢٠، وينظر أيضا ٤٥، ٨١–٨٢.

الهلالي بعد سوقه أقوال بعض العلماء في مسألتي التعاور والتضمين[1]، وعلى كلٍّ فإن مسألة التناوب والتضمين والتأويل ما زالت مسألة خلافية بين المحدثين كما هي الحال عند المتقدمين والمتأخرين، وكلٌّ يجد لما يميل إليه ما يؤيده من خلال النصوص والدراسات السابقة واللاحقة، على ما ظهر لنا من خلال السطور السابقة فمن مؤيد للتعاقب رافض لغيره، ومن مرتض للتضمين مانع لغيره، ومن متحامل على التضمين والتعاقب معا راض للتأويل دون غيره، والدكتور محمد حسن عواد ممن يذهب هذا المذهب الأخير، إذ ردّد كثيرا بأن المخرَج من هذا الأمر هو التأويل الذي يعتمد على معرفة دلالات الألفاظ والتمييز بينهما كما يقتضي المقام[2] غير أنه لم يقدِّم لنا فيما وقفت عليه من الكتاب– ضوابط معينة، لهذا النوع من التأويل الذي يدعو إليه، والتضمين الذي ينكره ضرب من التأويل عند بعض المتأخرين[3] بغضِّ النظر عن كون المعنى الثاني للفظ المضمن مجازيا أو حقيقيا، وقد كرّر كذلك الدعوةَ إلى التمسك ببقاء الحرف على المعنى الأصلي وأنه ليس من العسير تأويل الشواهد التي استدلّ بها المجوِّزون للتعاقب تأويلا سائغا مقبولا لا تكلُّف فيه ولا تعسُّف ولا بُعْد[4] بل كانت الحقيقة الأولى من ثمرات بحثه أن وافق البصريين على "بطلان نيابة بعض حروف الجر عن بعضها، وأن الشواهد التي سيقت للدلالة على التعاور راجعة إلى التركيب لا إلى الحرف، ورأينا أن كل حرف يؤدي معنى خاصا به لا يؤديه غيره، وقد ينجرّ الحرف معان أخر تؤول إلى المعنى الكلِّي الذي يختص به حرف دون غيره، ونحن في ذهابنا هذا المذهب نلتقي مع البصريين، ونأخذ بما قالوه. فإن وجدت شاهدا من شواهد العربية يشير ظاهره إلى أن حرف الجر كذا وقع موقع غيره فأَمْعِنِ النظرَ في التركيب فإنك واجد في النهاية أنَّ الحرف على بابه، وهو

---

١) – الهلالي، هادي عطية مطر، الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م، ص٣٨٤.

٢) – عواد محمد حسن، المرجع السابق ص٤٤، ٤٥.

٣) – يس العليمي شيته على شرح التصريح على التوضيح ٤/٢.

٤) – عواد محمد حسن، المرجع السابق ص٢٠، ٤٦.

المعنى الذي يفيده ابتداء"[1]، ومع ذلك لم يرتض التضمين بحجة أنه لا يمكن تحديد المعنى الذي وضع أولا لأي لفظ من الألفاظ فكيف نحكم للفظ بأن معنى معيّنا هو معناه الأصلي، وهذه الحجة قد سبقه إلى التمسك بها الاستاذ عباس حسن وبها ردّ هو نفسه قضية التضمين[2]، ولا أرى الدكتور محمد حسن عواد إلا داعيا إلى ما دعا إليه ابن جني من التزام التأويل في تحليل النصوص التي ظاهرها وقوع بعض حروف الجر مكان بعض بما يقبله النص ويناسبه بواسطة السياق ودلالات الألفاظ، وإلا فبالتضمين، فإن لم يسعفا فبالتعاقب عند الاضطرار على وجه الشذوذ، غير أن الدكتور تشدّد برفضه التضمين واختياره التأويل فقط، وأرى أن هذا المذهب الوسط الذي رسمه ابن جني أولى بالتمسك به؛ لأن التأويل وفق دلالات الألفاظ الذي يدعو إليه المحدثون هو أحد هذه الطرق التي رسمها ابن جني إلا أنه لم ير في حجر واسع في سعة اللغة، كما لم يجز اللجوء إلى الأخذ بالتعاور إلا عند الضرورة، ثم إن التأويل المبني على دلالات الألفاظ يدخل فيه التضمين من حيث إنه لا يتم إلا بالنظر إلى دلالات الألفاظ، وإن كان اعتماده على الأفعال أو الأسماء العاملة المشابهة للفعل هو الأغلب.

* * *

١) – عواد محمد حسن، المرجع نفسه ص٨١.

٢) – عواد محمد حسن، المرجع السابق، هامش ٢/٥٩٤–٥٩٥.

الخاتمة

على ضوء ما تقدّم نستطيع أن نستنتج أن أوفق المذاهب الثلاثة هو المذهب المتوسط القائل بتأويل الحروف التي تأتي بمعاني غيرها في الظاهر تأويلا يتناسب مع طبيعة الألفاظ وظواهر اللغة ما وجد إلى ذلك سبيلا، وإلا فالتضمين، أما إذا تعذّر التّضمين والتأويل، فلا بأس بالأخذ بالتناوب في المادة شريطة الاكتفاء بالمسموع منه دون القياس عليه، ويؤيده أن أصحاب المذاهب الثلاثة أجمعوا على أن لكل لفظ وحرف وأداة معنىً أصليًا وُضِعَ لَهُ، وإنّما الخلاف منصبٌّ على جواز مفارقة تلك الألفاظ معانيها الأصلية وعدمه بالقياس، فإذا أخذنا بالمذهب الوسط، وهو الذي ضبط القضية وقيّدها، فلا نقول بالتعاقب على إطلاقه، ولا نتشدّد في الأخذ بالتأويل والتضمين تشدُّدًا يؤدي إلى التعسُّف في المعاني عندما لا يتقبّل ظاهر النص إلا التناوب، إذا أخذنا بهذا المذهب فلا يبقى سوى أن نقرّر أن الأداة أو اللفظ يجب أن يستصحب معناه الأصلي الموضوع له، ما لم يطرأ دليل قوي يصرفه عنه، وإذا طرأ صارف يُعْتَدُّ به، عُدَّ اللفظ حينئذ معدولا به عن الدلالة على أصل معناه إلى معنى آخر يعرف بقرينة أو سياق الكلام.

* * *

المصادر والمراجع

- **أ - المخطوط:**

شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله، مخطوط مصور عن دار الكتب المصرية برقم (١٣٧/نحو ش)

- **ب - الرسالة العلمية:**

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي، القاضي رمزي بن حسن، تحقيق الدكتور قاسم بدماصي، رسالة الدكتوراه، المقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٨هـ ١٩٩٨م غير منشور بعد.

- **ج - الكتب:**

– الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن الآمدي، مراجعة جماعة من العلماء،نشر دار الحديث بجوار إدارة الأزهر.

– أدب الكاتب، لابن قتيبة أبى محمد، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .طبع المطبعة الرحمانية بمصر.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق د/مصطفى أحمد النماس .ط١، ١٤٠٤هـ -مطبعة النسر الذهبي.

– أساس البلاغة، للزمخشري محمود بن عمر، تحقيق عبد الرحيم محمود، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

– الأصول في النحو، لابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١،١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

– إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبي إسحاق إبراهيم بن السرّي بن سهل، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، نشر وزارة الثقافة والارشاد القومي – الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية –القاهرة، فارس، ط ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

– الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، للبطليوسي، ابن السيد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة – بيروت – لبنان ١٩٧٢م .

– الأقصى القريب في علم البيان، للتنوخي، محمد بن محمد، نشر مطبعة السعادة ط٢، عام ١٣٢٧هـ – مصر.

– الأمالي الشجرية، لابن الشجرى، هبة الله بن علي بن حمزة، في مطبعة دار المعارف بحيدر آباد –الدكن، ط١، ١٣٤٩هـ.

– الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب أبو عمرو جلال الدين عثمان بن عمر، تحقيق هادي حسن حمّودي، نشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، بيروت – لبنان .

– إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقرآت في جميع القرآن، للعكبري، أبي البقاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات ابن الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

– بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، أبي عبد الله محمد، إدارة الطباعة المنيرية، نشر دار الكتاب العربي،بيروت، لبنان.

– البرهان في علوم القرآن، للزركشي، بدر الدين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة دار التراث، القاهرة .

– البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتيّ، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.

– التأويل اللغوي في القرآن الكريم دراسة دلالية، للدكتور حسين حامد الصالح، نشر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢٦هـ٢٠٠٥م.

– تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة أيضا، شرح ونشر أحمد صقر، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ١٩٧٣م – دار التراث – القاهرة .

– التأويل النحوي في القرآن الكريم، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، نشر مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، محمد، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر١٣٨٧هـ.

– تصحيح الفصيح، لابن درستويه، عبد الله بن جعفر، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٥م .

– تفسير أبي السعود المسمي إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، نشر دار المصحف، مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد القاهرة.

– تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، وبهامشه :تفسير النهر الماد من البحر -كلاهما لأبي حيان الأندلسي، وأيضا كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط -لتاج الدين النحوي تلميذ أبي حيان ١٩٨٣م – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -وكذلك نسخة أخرى بنشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض.

– تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن، للدكتور عوّاد محمد حسن نشر دار الفرقان، للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

– جامع البيان عن تأويل آى القرآن (تفسير الطبري)، لابن جرير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر -مراجعة وتخريج الأحاديث لأحمد محمد شاكر دار المعارف -مصر

– الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، محمد بن أحمد، ط٣، دار الكتب المصرية -بمطابع دار القلم - القاهرة١٣٨٦هـ١٩٦٦م.

– الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، حسن بن قاسم، تحقيق طه محسن، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر -جامعة الموصل-١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.

– الحروف من مجموعة ثلاثة كتب في الحروف -للخليل -ابن السكيت -الرازي (تحقيق د/رمضان عبد التواب .الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ١٩٨٢م .نشر مكتبة الخانجي -القاهرة، ودار الرفاعي الرياض،

– حروف الجرّ دلالاتها وعلاقاتها، للشمسان، أبو أوس إبراهيم، نشر دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

– الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، للهلالي، هادي عطية مطر، نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م،

– حروف المعاني، للزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق د/علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة -بيروت. دار الأمل -إربد -الأردن. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

– الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، نشر عالم الكتب، بيروت.

– الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، نشر دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق د / أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

– دلائل الإعجاز، للجرجاني، عبد القاهر، تحقيق د / محمد رضوان الداية، ود/ فائز الداية .ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م -نشر مكتبة سعد الدين -دمشق .

– ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطابع دار المعارف -بمصر -الطبعة الثالثة ١٩٦٩م .

– ديوان جرير، شرح د / يوسف عيد، نشر دار الجيل، بيروت، ط١.

– ديون ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم صاحب الأصمعي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

– رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، أحمد بن عبد النور، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع -دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م .

– سر صناعة الإعراب، لابن جني، أبو الفتح، نسختان: أولاهما بتحقيق لجنة من الأساتذة، ط١،١٣٧٤هـ١٩٥٤م،نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .والأخرى بتحقيق د /حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع –دمشق .

– شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاع الشعر، للفارسي أبي علي، تحقيق الدكتور حسن هند اوي، نشر دار القلم، دمشق، ودارة العلوم والثقافة بيروت ط١، ١٤٠٧هـ.

– شرح التسهيل، لابن مالك، محمد، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،ط١،١٤١٠هـ١٩٩٠م

– شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، خالد بن عبد الله، نشر دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر بدون تاريخ.

– شرح ديوان الحماسة، للتبريزي أبي زكريا يحيى بن علي، نشر عالم الكتب، بيروت.

– شرح ديوان عنترة بن شداد، تحقيق وشرح عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي بالقاهرة.

– شرح ديوان الفرزدق، للصاوي، عبد الله إسماعيل، مطبعة الصاوي بمصر، ط١، ١٣٥٤هـ١٩٣٦م

– شرح الرسالة العضدية من حاشية الدسوقي عليها، للدسوقي، ومعهما حاشية الحفناوي عليها، نشر المطبعة الأزهرية بمصر ١٣٤٧هـ١٩٢٩م .

– شرح شواهد المغنى، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تصحيح الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.

– شرح عيون الإعراب، للمجاشعي، ابن فضال، تحقيق د /حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن .

– شرح كتاب الكافية في النحو، للرضي الاستراباذي، محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان ط٣، ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

– شرح اللمع، للعكبري، ابن برهان، تحقيق فائز فارس، ط١٤٠٤هـ١٩٨٤م، مطابع كويت تايمز التجارية.

– شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، يعيش بن يعيش، تحقيق د / فخر الدين قباوة، نشر مطابع المكتبة العربية -المطابع الصليبية -حلب، ط١٣٩٣هـ١٩٧٣م.

– شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم، نشر عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. ط٢،١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

– الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، أبي الحسين أحمد، نشر المكتبة السلفية –القاهرة -مطبعة المؤيد ١٣٢٨هـ ١٩١٠م.

– صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الحديث بالقاهرة ط١،١٤١٢هـ١٩٩١م.

– الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، لليمني العلوي، يحيى بن علي بن إبراهيم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان .

– ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، للدكتور السيد أحمد عبد الغفار، نشر دار الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض،١٤٠٠هـ١٩٨٠م صـ٢٠

– الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، للجمل،سليمان بن عمر، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان.

– الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري، ط١٩٧٩م، نشر دار الآفاق الجديدة -بيروت،ط٣، ١٩٧٩م.

– القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، نشر دار المعارف بيروت -لبنان.

– الكامل في اللغة والأدب للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، نشرمكتبة المعارف–بيروت، ومكتبة النصر، الرياض عام١٣٨٦هـ .

– كتاب الأزهية في علم الحروف، للهروي، علي بن محمد، تحقيق عبد المعين الملوحي، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .

– كتاب سيبويه، لسيبويه، أبي بشر، عمرو، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

– كتاب الواضح، للزبيدي، أبي بكر، تحقيق د /عبد الكريم خليفة، بدون ذكر مكان النشر وتاريخه.

– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ومعه كتابان آخران له، نشر دار الفكر، بيروت.

– الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢،١٤١٣هـ ١٩٩٣م،

– لسان العرب، لابن منظور، نشر دار المعارف المصرية، تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف.

– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير الجزري، تحقيق د /أحمد الحوفي، ود/ بدوي طبانة، ط(٢) ١٤٠٣هـ١٩٨٣م، من منشورات دار الرفاعي للنشر والطبعة والتوزيع.

– مجاز القرآن، لأبي عبيدة، معمر، تعليق د/محمد فؤاد سزكين، ط١٣٩٠هـ١٩٧٠م، نشر مكتبة الخاني-دار الفكر.

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، أبي محمد عبد الحق بن غالب، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

– المحصول في علم أصول الفقه، للرازي، فخر الدين، تحقيق طه جابر العلواني، ط١٣٩٩هـ١٩٧٩م، مطابع الفرزدق التجارية–الرياض، من مطبوعات جامعة الإمام.

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تصحيح لجنة من الأساتذة، نشر دار الفكر.

– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، نشر مطبعة العاني، بغداد.

– معاني الحروف، للرماني، أبي الحسن علي بن عيسى، تحقيق د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة -العزيزية، ط٢،١٤٠٧هـ١٩٨٦م.

– معاني القرآن، للأخفش الأوسط، سعيد، تحقيق د /عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، ١٤٠٥هـ، نشر عالم الكتب، بيروت .

– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، أبي إسحاق إبراهيم بن السرّي، تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

– معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الكتب العلمية،إسماعيليان نجفي، إيران– قم – خيابان ارم

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة .

– مفتاح العلوم، للسكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، تعليق نعيم زرزور، نشر دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط١،١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

– المقتضب، للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، نشر عالم الكتب ببيروت.

– المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، لحمزة فتح الله،، نشر المطبعة الأميرية بمصر، ط١٣١٣.

– النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، لعباس حسن، نشر دار المعارف بمصر.

– نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، أبو القاسم، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا، نشر دار الرياض للنشر والتوزيع، السعودية.

– نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبي، ابن بركات، تحقيق د /عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، مطبعة المدني - القاهرة

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، نشر دار البحوث العلمية الكويت.

* * *